المرأة الفلسطينية

أ.إســـلام إبراهيـــم حـــرب

باحثة في التاريخ- فلسطين

المستخلص:

تناولت الدراسة أوضاع المرأة الفلسطينية ومكانتها في المجتمع الفلسطيني قبل النكبة الفلسطينية عام 1948م وبعدها، وتطرقت إلى الأدوار الاجتماعية والثقافية التي ساهمت بها الجمعيات النسائية الخيرية والتي كان لها أثر هام في نشر الوعي والثقافة في مجتمعها خاصة بين الفتيات، كما سلطت الضوء على الدور الفعال الذي قدمته المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية منذ الاحتلال البريطاني والصهيوني، وتقديم المذكرات الاحتجاجية، وعرض قضيتها على المحافل الدولية وصولا إلى مشاركتها في الحكومة الفلسطينية، وتبوؤها مناصب مرموقة، وعرجت الدراسة على المشاركة الفعلية للمرأة الفلسطينية في النضال الفلسطيني الذي لا يقل أهمية عن دور الرجل، حيث كان لها بصمة واضحة في العمليات النضالية والكفاح المسلح والعمليات الاستشهادية، كما أبرزت الدراسة دور المرأة الفلسطينية في العمل الاعلامي، وقدرتها على ايصال صوت القضية الفلسطينية إلى العالم بأسره.

Abstract:

The study has touched on the status of the Palestinian women and their position in the Palestinian society before and after the Nakba in 1948. The study also addresses the social and cultural roles and contributions of the women›s charitable societies. Those societies which had an important impact in spreading awareness in their society, and among girls in particular. The study has also shed the light on the effective role that the Palestinian women made in the political life since the British and Zionist occupation, which took the shape of presenting different protest notes, presenting their case to international forums, and participating in the Palestinian government in prominent positions. The study highlighted the actual participation of Palestinian women

in the Palestinian struggle, which is no less important than the role of men, as it had a clear imprint in the different fields of struggle and martyrdom operations. The study also highlighted the role of Palestinian women in the media and their ability to convey the voice of the Palestinian cause to all the world.

مقدمة:

تُعد المرأة ركيزة هامة من ركائز المجتمع الفلسطيني، فهي الأم الحنون، والزوجة الوفية، والأخت الصادقة، والمجاهدة الصابرة، والمناضلة المحتسبة، والسياسية المحنكة، والإعلامية اللبقة، والمعلمة الماهرة، والطبيبة الودودة. استطاعت المرأة الفلسطينية تخطي كافة المراحل المفصلية القاسية في تاريخ القضية الفلسطينية بثبات وشموخ، وصنعت منها جسور النجاح التي حصلت من خلالها على كافة حقوقها، ولعبت أدوار بالغة الأهمية في مجتمعها منها؛ الأدوار الاجتماعية والسياسية والنضالية والإعلامية، التي تميزت بارتباطها الوثيق في حركة المقاومة الوطنية منذ نشأتها.

مكانة المرأة الفلسطينية:

حظيت المرأة الفلسطينية قديماً بمكانة اجتماعية متدنية بالنسبة للرجل، وبقيت في الثقافة المجتمعية تابعة له، تعيش تحت قوة تسلّطه في جوٍ من الانغلاق والجهل، مسلوبة الإرادة والحرية[1]، وكانت الأسرة الفلسطينية تستقبل مولودها الذكر بالفرحة والاستبشار، والمولودة الأنثى بالحزن والغم، وقد ذكر الموروث الشعبي الفلسطيني بالأمثال التي تبين ذلك، فجاء فيها «لما قالولي غلام انسند ضهري وقام، ولما قالولي بنية انهدت الحيطة علية»[2]. وكانت تتم المباركة للمرأة التي أنجبت أنثى بشيء من المواساة، مثل قولهم «إن شاء الله بتجيبي على راسها صبي»، وكان إنجاب الصبيان يرفع من قدر ومكانة المرأة، أما إنجاب الإناث فكان يحط من مكانتها[3].

تشابهت أوضاع المرأة ومكانتها بشكل عام في مختلف البيئات الفلسطينية؛ الريفية والحضرية والبدوية، إلا أن الظروف الاقتصادية الثقافية والعادات والتقاليد أثرت على بعض التفاصيل.

أ- المرأة في البيئة الريفية:

كان الريف الفلسطيني قبل عام 1918م، أي قبل الاحتلال البريطاني لفلسطين، يشكل 80% من مجموع السكان الأصليين[4]، وكان مجتمعاً قائماً بذاته من حيث العادات والتقاليد والموروث الثقافي[5]، والتي عانت المرأة فيه من قوة تسلط المجتمع الذي كان يعتبرها مخلوقاً ثانوياً محرومةً من أقلّ حقوقها، فكان يتم تزويجها في سن مبكر دون أخذ رأيها أو مشورتها، ولا يسمح لها العودة إلى بيت أبيها شاكية لاجئة مهما كانت طبيعة المشكل؛ لأنه يُعد عار، فكانت تُجبر على العودة إلى بيت زوجها، كما حُرمت المرأة الريفية من الحصول على ميراثها الذي شرعه الله لها، وكان الزواج يتم غالباً في إطار العائلة لضمان بقاء الميراث من الأموال والممتلكات تحت سيطرة العائلة[6].

أما بالنسبة للتعليم، فكانت نسبة الأمية طاغية في صفوف النساء الريفيات، وإن وجد فلن يتجاوز المرحلة الابتدائية، خاصة بعد الاحتلال البريطاني الذي خفض ميزانية التعليم، وكان يعتمد على إقامة عدد

محدود من المدارس في المدن؛ بهدف تخريج عدد من الكتبة والإداريين الذكور[7]، ولعل هذه هي سياسة المحتل البريطاني، التي تعتمد على ترسيخ الجهل والأمية والفقر عند الشعوب المُحتلة، خاصة فئة الإناث، اللواتي يعتبرن نصف المجتمع، ويُربين نصفه الآخر.

وبقي وضع الإناث التعليمي سيئاً للغاية في الريف، وفرصة حصولهن على الحد الأدنى من التعليم متدنية حتى نهاية عام 1936م، حيث بلغت نسبة النساء القرويات في المدارس ما بين 2-8%، ووصلت 15 أنثى قروية فقط إلى الصف السابع الابتدائي، ولم تصل أي منهن إلى المدارس الثانوية[8].

شاركت المرأة الريفية في عملية الانتاج الزراعي، وكان لها دور اقتصادي هام، حيث عملت غالبية النساء بالزراعة في إطار الزراعة المنزلية في أرض الأسرة أو الزوج أو كعاملة أجيرة في أرض الاقطاعيين، ودفعت الحاجة بعض النساء للعمل في مصانع فرز التبغ ولفه[9]، وعلى الرغم من ذلك لم تتحسن مكانتها الاجتماعية.

ب- المرأة في البيئة الحضرية:

فرض المجتمع الحضري على المرأة عدة ضوابط، تتلاءم مع العادات والتقاليد، ففرض على الفتاة التي تبلغ 6 سنوات العزلة وعدم الاختلاط؛ بهدف إعدادها للزواج، ومن ثم انتقالها إلى بيت زوجها، كما فرض عليها ارتداء الحجاب الأسود الذي يغطي كامل الوجه في حال السماح لها بالخروج[10].

حُرمت المرأة في المدينة من حقها في اختيار شريك الحياة، ولم تحصل على حقها في الميراث كالمرأة الريفية، إلا أنها كانت أوفر حظاً في فرص التعليم، فقد حظيت الكثير من نساء المدينة على التعليم الابتدائي والثانوي، خاصةً بعض الفتيات التي تنتمي لعائلات ثرية، الأمر الذي فتح لهن آفاقاً من حرية الاختلاط والتفاعل مع المجتمع[11].

أما الفتيات المسيحيات اللواتي سكنّ المدن الرئيسية، خاصةً القدس وعكا وحيفا ويافا، فقد حصلن على فرص أفضل لتلقي التعليم الثانوي والعالي من خلال المدارس الحكومية والتبشيرية وقناصل وبعثات الدول الأوروبية، الذين اهتموا بالشؤون المسيحية منذ عهد الدولة العثمانية[12]، الأمر الذي أهّلهن للمشاركة في الشؤون الاجتماعية والسياسية وريادة الحركة النسائية

ج- المرأة في البيئة البدوية:

تمتعت المرأة البدوية بحرية نسبية في الخروج، والاختلاط في العالم الخارجي، بسبب الظروف الحياتية الصعبة التي فرضت عليها ذلك، فهي مضطرة لجمع الحطب والبحث عن الماء، وصناعة الخيام ومنتجات الألبان، وعلى الرغم من دورها الهام في بيئتها وعشيرتها، إلا أنها لم تحظ بمساواة مع الرجل، بل حُرمت من اختيار زوجها ومن التعليم[13].

دور المرأة الفلسطينية:

استطاعت المرأة الفلسطينية تحويل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الصعبة والتي مر بها الشعب الفلسطيني، والأعباء الاضافية الجمة التي زادت على كاهلها بعد الانتداب البريطاني والاحتلال الصهيوني، إلى ركائز صلبة تستند عليها للنجاح في إعلاء مكانتها الاجتماعية إبراز أدوارها المتعددة والحصول على حقوقها السياسية والاقتصادية والنضالية والإعلامية وغيرها، وتطويرها والارتقاء بها.

1-دور المرأة الفلسطينية من عام 1903م- 1948م:

جابهت المرأة الفلسطينية قيود المجتمع، وتمسكت بحقها في ممارسة أدوارها المختلفة، بشكل لا يتعدى الإطار المجتمعي والموروث الثقافي، فمارست العديد من الأدوار، كان أبرزها؛ الدور الاجتماعي والدور السياسي والدور النضالي، إضافة للدور الإعلامي.

الدور الاجتماعي:

بدأ دور المرأة الفلسطينية يتبلور من خلال انطلاق الحركة النسائية التي اعتنت بالعمل الاجتماعي الخيري، وتأسيس الجمعيات التي ساهمت في نشر الوعي العام بين السيدات الفلسطينيات، إلا أن هذه الجمعيات لم يكن لها برامج تنظم عملها أو مقرات لعقد الاجتماعات فيها[14].

وكانت أولى الجمعيات النسوية في فلسطين هي جمعية «إغاثة المسكين الأرثوذكسية»، التي تأسست في عكا عام 1903م واستمر نشاطها حتى عام 1916م؛ برئاسة نبيهة الملكي منسي[15]، كما تأسست جمعية «عضد اليتيمات الأرثوذكسية» في مدينة يافا عام 1910م، برئاسة أديل عازر، وظلت تقدم خدماتها الاجتماعية حتى عام 1947م[16]، وهدفت الجمعية إلى تعليم الفتيات المتفوقات في يافا بغض النظر عن انتمائهن الديني، وإرسالهن إلى الخارج لإكمال تعليمهن، واستطاعت الجمعية افتتاح مدرسة وطنية عام 1923م، عُرفت باسم «الكلية الأرثوذكسية»[17].

وأسست نساء حيفا عام 1911م، جمعية «الاحسان المسيحية»[18]، أما النساء المقدسيات المسيحيات فأسسن أولى الجمعيات الخيرية النسوية عام 1918م، تحت اسم جمعية «تهذيب الفتاة الأرثوذكسية» برئاسة كاترين شكري ديب، ومن أهداف الجمعية تعليم الفتيات المتفوقات ومساعدتهن على الالتحاق بالمعاهد العليا، وبالفعل تمكنت من تعليم الكثير من الفتيات المسيحيات في «الكلية الإنجليزية» و«كلية شميدت» في القدس[19].

أما «رابطة النساء العربيات»، فتشكلت من قِبل نساء مسلمات في القدس عام 1919م، وفي عام 1921م، تأسست «الجمعية النسائية» في نابلس، وفي عام 1923م، تأسست جمعية «العناية بالطفولة»، أما جمعية «الملجأ الخيري الأرثوذكسي» فقد تأسست في القدس عام 1924م، وجمعية «حاملات الصليب» التي تأسست عام 1926م[20].

تأسست في مدينة القدس جمعية «السيدات العربيات» برئاسة السيدة نعمتي علمي، التي كانت إحدى نتائج المؤتمر النسائي الأول عام 1929م الذي عُقد كردة فعل على هبة البراق، وافتتحت الجمعية عدة أفرع لها في المدن الفلسطينية، ونص دستورها على حق سيداتها بالمشاركة في العمل السياسي، وتبني شرح القضية الفلسطينية، في المؤتمرات الدولية وتنظيم المظاهرات النسائية[21].

كانت قائدات العمل النسائي في تلك الفترة من عائلات برجوازية، وقريبات من موظفي الخدمة العامة في المدن الرئيسية، كما أن أغلبهن من المسيحيات اللواتي حققن تمكنهن بسبب تلقيهن التعليم التبشيري والتعليم العالي واكتسابهن لغات أجنبية، إضافة إلى تمتعهن بقدر عال من الحرية[22].

على الرغم من نجاح السيدات الفلسطينيات في إقامة عدد لا بأس به من المؤسسات النسائية، إلا أنهن فشلن في إيجاد ائتلاف وطني موحد، أو تشكيل منظمة نسائية وطنية موحدة؛ لأن كل جمعية نسائية

كان لها أهداف ونظام داخلي يختلف عن الأخرى[23]، ويرجع ذلك لعدم وجود الخبرة النسائية الكافية في إدارة العمل النسوي والاجتماعي.

الدور السياسي:

كانت الانطلاقة الفعلية للحركة النسائية السياسية المنظمة عام 1920م، من قبل نخبة من النساء المتعلمات والبرجوازيات والمتأثرات بمشاركة أزواجهن في الحركة السياسية؛ بهدف مواجهة الانتداب البريطاني وتصريح بلفور والهجرة الصهيونية، ولم تطرح الحركة النسائية في هذه المرحلة قضية المرأة وتحررها من القيود الاجتماعية[24].

بدأت المرأة الفلسطينية دورها السياسي برفع مذكرات احتجاجية ضد الاستيطان الصهيوني في شمال فلسطين، إلى سلطات الاحتلال البريطاني عام 1920م[25]، وتشكل «الاتحاد النسائي الفلسطيني» عام 1921م والذي يُعد أول منظمة نسائية فلسطينية رسمية ذات أهداف سياسية معلنة، برئاسة إميليا السكاكيني وزليخة شهابي، وكانت هذه المنظمة امتداداً للاتحاد النساء العربي في القاهرة، إلا أن أولويات الاتحاد استمرت بالتركيز على القضايا الاجتماعية وليس السياسية[26]؛ من فتح المدارس لأبناء الشهداء ورعاية أسرهم وتقديم المساعدات الخيرية، كما تركز عمله في المدن الكبرى مثل القدس وعكا ويافا وحيفا وبيت لحم[27]، واقتصرت مشاركته السياسية في التوقيع على العرائض وإرسال مذكرات احتجاج إلى المنظمات الدولية الإنسانية[28].

عقدت المرأة الفلسطينية عدة مؤتمرات على الصعيد الداخلي، حيث عُقد أول مؤتمر نسائي في فلسطين في أكتوبر/تشرين الثاني عام 1929م، على إثر هبة البراق في بيت عوني عبد الهادي، وفي ضيافة زوجته طرب عبد الهادي، وحضرته 300 سيدة من مختلف المدن الفلسطينية، وانبثق عنه لجنة تنفيذية، وكان من أهم قرارات المؤتمر؛ رفض تصريح بلفور وضرورة تكثيف العمل لتأسيس حكومة برلمانية، وتشكيل جمعيات نسائية طوعية في مختلف المدن الفلسطينية، إضافة إلى ضرورة تطوير الصناعة والاقتصاد الوطني[29].

قررت عضوات المؤتمر إرسال هذه القرارات إلى رئيس الوزراء البريطاني والمندوب السامي والصحافة المحلية والأجنبية، وبالفعل تسلم المندوب السامي مطالب النساء من خلال وفد تكون من 5 سيدات اللواتي أبلغنه برغبتهن في تنظيم مظاهرة نسائية، إلى أن طلبهم قوبل بالرفض وتم تهديدهم باستخدام العنف، إلا أن النساء نظمن المظاهرة التي نجحت ولاقت صدى واسع[30].

أما على الصعيد الخارجي، فشاركت المرأة الفلسطينية في عدد من المؤتمرات التي أُعدت لنصرة القضية الفلسطينية وتقديم الدعم للشعب الفلسطيني، مثل مؤتمر بيروت عام 1930م، ومؤتمر دمشق عام 1932م، ومؤتمر القاهرة عام 1938م، ومؤتمر القاهرة الثاني عام 1944م[31].

على الرغم من محدودة ممارسة المرأة الفلسطينية للعمل السياسي، الا أنها استطاعت إبراز أهمية دورها السياسي في الدفاع عن الأرض والمقدسات، وقضيتها العادلة.

الدور النضالي:

كان لمشاركة المرأة الفلسطينية المحدودة دور فعال في حركة النضال الوطني الفلسطيني التي عمت كافة أنحاء البلاد، رفضاً لتصريح بلفور والمطالبة بإسقاطه، وكانت أولى هذه المشاركات في فبراير/شباط عام 1920م[32]، كما شاركت في هبة البراق الشعبية التي اندلعت نهاية آب/أغسطس عام 1929م، التي سقط فيها 9 شهيدات فلسطينيات[33].

كما نُظمت مظاهرة نسائية بمشاركة 120 سيدة عقب المؤتمر النسائي الأول عام 1929م، والتي جابت شوارع مدينة القدس، وتوقفت أمام القنصليات الأجنبية المختلفة وقدمن إليها مذكرة تحمل في طياتها قرارات المؤتمر[34].

قامت النساء الريفيات بخياطة الملابس للثوار وجمع التبرعات من الحلي والجواهر لشراء الأسلحة ومساعدة المحتاجين من أهالي الثوار والشهداء[35]، كما قدمت النساء المعونة الطبية والاسعافات الأولية ومدت الثوار في الجبال بالمواد الغذائية، وساعدت في وضع المتاريس وكشف مواقع وتحركات العدو، وشجعت الثوار على مواصلة الجهاد والثبات في مواجهة العدو[36].

أسست كلاً من سميحة طوقان وفاطمة أبو غزالة ومهيبة وعربية خورشيد، جمعية نسائية سرية باسم زهرة الأقحوان في يافا عام 1948م؛ بهدف اشراك المرأة في العمل الوطني النضالي، ونظمت الجمعية حملات لجمع التبرعات لشراء الأسلحة ودعم الثوار[37]، بل وصل الأمر إلى حمل بعض عضوات الجمعية السلاح والقتال بجانب الرجال، فارتدت كلاً من فاطمة أبو الهدى وعدلة فطاير ويسرى طوقان الزي العسكري والتحقن بجيش الانقاذ عام 1948م[38]، كما التحقت مهيبة خورشيد بالعمل العسكري، وساهمت في التنظيم والتمويل والعمليات العسكرية، وتلقت على إثر ذلك تهديدات صهيونية عنيفة[39].

أثبتت المرأة الفلسطينية من خلال ممارسة دورها النضالي؛ أنها السند الحقيقي للرجل في الشدائد، ولا تقل قوة وصلابة عنه وقت الحاجة، كما استطاعت من خلال وازعها الوطني كسر كافة القيود المجتمعية التي تحكمها عادات وتقاليد بالية.

ارتقت العديد من السيدات الفلسطينيات شهيدات في المذابح التي ارتكبتها العصابات الصهيونية عام 1948م، سواء من خلال إطلاق النار والقنابل عليهن، أو انفجار الألغام التي زرعها الصهاينة في المناطق المكتظة بالسكان أو بالذبح وبقر بطون الحوامل منهن[40].

الدور الإعلامي

استطاعت المرأة الفلسطينية إيصال صوتها للصحافة؛ للتحذير من خطر الصهيونية والتأكيد على ضرورة مؤازرة الثائر الفلسطيني لمجابهة العدو، فكتبت سيدة فلسطينية مقال في صحيفة مرآة الشرق في مارس عام 1920م، مقال بعنوان الدفاع عن الوطن، ورد فيه «ينبغي لنا أن نكون واياكم أيها الرجال يداً واحدة في الدفاع عن كياننا حتى إذا فني أبطالنا في ميدان المدافعة، نكمل نحن النساء والبنات ما ابتدأتم به...»[41].

خصصت الصحفية الفلسطينية ساذج نصار (بهائي) عام 1926م زاوية «الصحيفة النسائية» في «صحيفة الكرمل» التي يمتلكها وزوجها الصحفي نجيب نصار، عالجت من خلالها القضايا النسائية الاجتماعية وشجعت النساء على الانخراط في العمل السياسي ومجابهة العدو، الأمر الذي عرضها إلى بطش السلطات البريطانية، واعتقالها في أواخر عام 1938م[42].

شاركت المرأة في شرح قضيتها العادلة وفضح سياسة الانتداب الاجرامية والأهداف الصهيونية، وتصوير الواقع المرير الذي يعيشه شعب فلسطين، وطالبت الشعوب العربية بمساندة الشعب الفلسطيني في مطالبه الشرعية، كما أرسلت البرقيات والرسائل إلى الاتحادات النسائية والصحافة العربية، خاصة عقب توصيات لجنة بيل لتقسم فلسطين عام 1937م[43].

كان لإذاعة «هنا القدس» التي أنشأت عام 1936م، دور بارز في فتح المجال أمام النساء الفلسطينيات لدعم الثورة الفلسطينية الكبرى وبث الحماسة في نفوس الثائرين، وكان من النساء اللواتي عملن في الإذاعة؛ فاطمة البديري، كما عملت عدد من الإعلاميات في إذاعة «الشرق الأدنى» التي أنشأت في أوائل الأربعينيات، واللواتي انتقلن عقب نكبة 1948م للعمل في إذاعات عربية، وكتبت بعض النساء في الصحافة بأسماء مستعارة خوفاً ن التعرف عليهن من قبل أسرهم أو المجتمع المحيط، لأن العمل الصحفي في تلك الفترة كان عملاً غير مقبول اجتماعياً[44].

دور المرأة الفلسطينية من النكبة إلى النكسة (1948-1967م):

عرضت الحكومة البريطانية مسألة فلسطين على الجمعية العمومية في نيسان/أبريل عام 1947م، والتي أصدرت قرار 181 في تشرين الثاني/نوفمبر من نفس العام الذي يقضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين؛ دولة عربية على مساحة 43% وأخرى يهودية على 56% من مساحة فلسطين، وإبقاء الأماكن المقدسة تحت وصاية دولية[45].

كان من المقرر إنهاء الانتداب البريطاني عن فلسطين في آب/ أغسطس عام 1948م، إلا أن بريطانيا أعلنت عن نيتها بسحب قواتها وانهاء انتدابها في 15 مايو من نفس العام[46]. فاستخدم الصهاينة أسلوب الإرهاب المسلح وتشريد وطرد الفلسطينيين من ديارهم وأراضيهم على مرأى ومسمع من قوات الانتداب البريطاني قبل انسحابهم؛ لضمان السيطرة على القرى والمدن الفلسطينية، فقامت بسلسلة من المذابح الإجرامية كان أشهرها مذبحة دير ياسين في نيسان/ ابريل عام 1948م[47]، والتي راح ضحيتها حوالي 250 شهيد من القرويين الفلسطينيين العزل، منهم 38 امرأة وطفلة[48]، فيما تم اغتصب الجنود الصهاينة نساء من القرية، وبقروا بطون النساء الحوامل منهن، وسلبوا حلي النساء، وجردوهن من الحجاب، وسيروهن حافيات عاريات الأقدام والرؤوس، لبث الرعب والهلع في نفوس أهالي المدن والقرى المجاورة[49].

انهزمت الجيوش العربية، وجيش الانقاذ في حربهم ضد الصهاينة في أواخر عام 1948م، وشهد المجتمع الفلسطيني النكبة التي هزت أركانه ودمرت استقراره، وأفقدته الأرض والهوية، فتشرد أهالي نحو 20 مدينة فلسطينية أصيلة و400 قرية عريقة، أي أن النكبة اقتلعت قرابة 60% من مجموع الشعب الفلسطيني من أرضه وانتشر كابوس اللجوء بين الفلسطينيين، حيث أقيمت مخيمات اللجوء في الضفة الغربية وقطاع غزة وسوريا ولبنان والأردن، وتوزع عدد قليل من الفلسطينيين على أقطار الدول العربية المختلفة[50].

عمل الفلسطيني في بلاد اللجوء بأعمال هامشية لتحصيل لقمة العيش، ففي لبنان خضع الفلسطيني لسياسات تعسفية في الإقامة والسفر والعمل، ومنع من العمل في الجامعات والمدارس والقضاء، واقتصر على العمل في المجالات الهامشية[51]، وفي الأردن قرر الملك عبد الله منح الجنسية الأردنية للفلسطينيين، خاصةً عقب ضم الضفة الغربية للأردن، مما سهل لهم السفر والبحث عن فرص عمل في بلدان أخرى[52]، أما في سوريا والعراق فصدر قرار بعدم منح الجنسية للفلسطينيين؛ بقصد عدم السماح بتذويب اللاجئين في مجتمعاتهم، إلا أنهم حصلوا على الحقوق المدنية الكاملة في العمل والتعليم والسفر[53].

تأثرت المرأة الفلسطينية بالواقع المرير الذي فرضته النكبة عام 1948م، من تشتت العائلة وفقدان الأبناء والأزواج، ووجدت نفسها مضطرة لمواجهة الفقر والتشرد وفقدان البيت والاستقرار، وعلى الرغم من

كافة أنواع المعاناة التي شهدتها في المخيمات، إلا أنها كانت ولا زالت عماد الصمود وروح القضية والشاهد على ما حدث من قتل وتهجير للشعب الفلسطيني، كما يرجع لها الفضل في زرع حب الوطن والمحافظة على تراثه ولهجته وتقاليده في نفوس الأجيال المتلاحقة.

استطاعت المرأة الريفية التكيف مع ظروف التشرد القاسية بشكل أسرع من المرأة المدنية، لأنها اعتادت على الأعمال الشاقة، فاستطاعت توفير الطعام والماء والخبز مما تيسر لها، واستقرت في الخيام التي حولتها فيما بعد إلى بيوت، وزرعت في أمتار قليلة ما تيسر لها لتلبي احتياجات بيتها[54]. أما المرأة المدنية فلم تكن بنفس قدرات المرأة الريفية، لأنها كانت تعيش بصورة مختلفة في منزلها، إلا الظروف الحياتية القاسية في المخيمات أجبرتها على التعلم من المرأة الريفية كيفية تدبير أمور بيتها وتلبية احتياجاته والتأقلم مع مرارة الحياة، فاستبدلت ملابسها الثمينة بملابس بسيطة، ووفرت الطعام والماء، ولملمت شمل العائلة[55].

تعليم المرأة عقب نكبة 1948:

أدرك الفلسطينيون عقب نكبة 48 أن التعليم هو الطريق المأمول والموصل لدخل مقبول وعمل لائق وحياة شبه كريمة؛ لذا اتجهوا لتعليم أبنائهم وبناتهم، خاصةً بعد انتشار المدارس التابعة لوكالة غوث اللاجئين الدولية (الأونروا) في المخيمات، والتي قدمت التعليم بشكل مجاني[56]، للمرحلة الابتدائية والاعدادية، ومن ثم افتتحت معاهد متخصصة لإعداد المعلمين والتدريب المهني، وبذلك كان تعليم الفتيات مجانياً، لا يزيد من أعباء الأسرة، بل يعود عليها بمردود إيجابي[57].

ازدادت نسبة الفتيات في المدارس الابتدائية في الأردن والضفة الغربية من 5.33% عام 1954م، إلى 77.36% عام 1963م، وكذلك الفتيات في المرحلتين الإعدادية والثانوية، فقد قفزت النسبة من 6% عام 1954م إلى 88.44% عام 1963م[58]. أما في مخيمات اللجوء في سوريا، فقد ازدادت نسبة الفتيات في المرحلة الإعدادية خلال عامي 1953م1963-م، من 18.70% إلى 28.76% على التوالي[59]، ، وتدل ارتفاع النسبة خلال عشر سنوات فقط، على مدى تأثير تبعيات النكبة على العادات والتقاليد وأفكار المجتمع الفلسطيني.

وفي قطاع غزة، عملت الإدارة المصرية ووكالة الغوث الدولية على تحسين النواحي الصحية، والغذائية، والخدماتية، والتعليمية بشكل خاص، حيث كانت الأوضاع التعليمية متدنية عام 1948م، فقد وصلت نسبة الطلبة الملتحقين بالمدارس الابتدائية إلى 6.4% وارتفعت فيما بعد إلى 21.6% عام 1967م. كما تم توفير مدارس ثانوية لمن رغب في الالتحاق بها[60].

وكان التعليم مجاني للذكور والإناث في جميع المراحل، أي كانت الكتب واللوازم المدرسية (القرطاسية) توزع بالمجان، أما المناهج المقررة فكانت المناهج المصرية لجميع المراحل التعليمية، مع بعض التعديلات البسيطة على مادتي التاريخ والجغرافيا[61].

عمل المرأة الفلسطينية اللاجئة:

اضطر المجتمع الفلسطيني اللاجئ التنازل عن عدد من القيم والعادات والتقاليد عقب النكبة التي هزت استقراره، وجعلته يتقبل أفكاراً في الأمس كانت محرمة؛ مثل خروج المرأة للعمل، بسبب الحاجة الملحة التي فرضتها الظروف الاقتصادية والمتغيرات الاجتماعية، فبدأت المرأة بمزاولة الأعمال الهامشية لأن كثير منهن لا يحملن شهادات ولا يجدن مهارات، لذلك اضطرت المرأة في خدمة البيوت وأعمال البناء والفلاحة، بأجور زهيدة لا تتناسب مع ساعات العمل الطويلة[62].

بلغت نسبة الإناث الفلسطينيات العاملات في مخيمات اللجوء في سوريا ولبنان والأردن والضفة الغربية، فترة الخمسينيات وبداية الستينيات في مجال الخدمات 53.01%، وفي مجال الصناعات حوالي 24.96%، كما بلغت نسبة العاملات في الزراعة والحقول القريبة من المخيمات حوالي 16.71%[63]، أما في قطاع غزة، فكانت المرأة تجد صعوبة أكبر في الحصول على فرص العمل؛ لتدهور الأوضاع الاقتصادية في القطاع، وغياب المؤسسات الاقتصادية المحلية، وضيق المساحة الزراعية[64]، فزادت ظروف المرأة سوءاً في القطاع مقارنةً مع الضفة الغربية. فعملت النساء في تجارة الشنطة، التي نشطت باتجاه مصر، والخياطة والنسيج[65].

تحسنت فرص حصول الفتاة على أعمال مرموقة مع ارتفاع مستواها التعليمي في منتصف الستينيات، مع تخرج عدد من الفتيات المتعلمات، الأمر الذي زاد من مستواها الاقتصادي والاجتماعي، وساهم في ازدياد تحررها واكتسابها نوعاً من استقلالية الرأي مع ما يتلاءم مع العادات والتقاليد والثقافة الدينية، كما أصبحت الأهالي تشجع فتياتها المتعلمات على الهجرة إلى دول الخليج أسوةً بهجرة الشباب؛ لمساعدة الأهالي على تحسين أوضاعهم الاقتصادية، حيث عملن في مجال التدريس، فقد بلغ عدد النساء العاملات في الكويت فقط عام 1965م نحو 2258 امرأة[66]. كما ساهمت «الأونروا» في تأمين عمل للسيدات في المخيمات، فتولى عدد منهن منصب مديرة مدارس وإداريات ومعلمات وممرضات وطبيبات وسكرتيرات ومستشارات تدريب مهني[67]، لعل اهتمام الأونروا وكافة المؤسسات الدولية والمحلية في المرأة الفلسطينية نابع من إدراكهم أن الحفاظ على أي مجتمع من الانهيار، يبدأ بالنهوض بالمرأة من كافة النواحي الاجتماعية والثقافية والتعليمية والاقتصادية والسياسية؛ لأنها عمود الخيمة واساس المجتمع.

دور المرأة السياسي:

غابت الشخصية الوطنية الفلسطينية بمؤسساتها السياسية والنضالية مع شتات الشعب الفلسطيني وتشرده عام 1948م، وانشغلت المرأة في الفترة الأولى من التهجير واللجوء بإنقاذ عائلتها وتأمين استقرارها، خاصة انها كانت في تلك الفترة محظورة -ككافة فئات المجتمع الفلسطيني- من الاشتراك بأي تنظيمات سياسية أو حتى إبراز هويتها الفلسطينية[68]. إلا أن المرأة الفلسطينية لم ترضخ لتلك المحظورات، فالتحق عدد من النساء الفلسطينيات بالأحزاب السياسية العربية القومية والشيوعية السرية للدفاع عن قضيتها؛ مثل «الحزب الشيوعي الأردني» و«حزب البعث العربي الاشتراكي» و«حركة القوميين العرب»، وكان أغلبية النساء الملتحقات بتلك الأحزاب إما مثقفات أو طالبات جامعيات، وإما تربطهم قرابة ما بأعضاء الحزب[69].

عقد الاتحاد العربي الفلسطيني مؤتمراً في بيروت في بداية الخمسينيات، حضرته رئيسة الاتحاد في القدس السيدة «زليخة الشهابي» باسم الاردن، بعد رفض الملك عبد الله ذهابها باسم فلسطين، ودعت السيدة زليخة في المؤتمر لضرورة تأسيس فرع لفلسطين[70]، كما طالبت السيدة «سميرة أبو غزالة» عام 1956م في الاجتماع النسائي المنعقد بدار الآثار الفلسطينية في القدس بحق المرأة الفلسطينية في الترشح والتصويت في البرلمان[71].

بادرت المرأة الفلسطينية بعقد مؤتمر نسائي في إطار حركة القوميين العرب عام 1962م، والتي اشتركت فيه عدد من النساء العربيات، وتجلت أهم توصياته في ضرورة مساواة المرأة بالرجل داخل التنظيم،

وتوفير جو ملائم لها للوصول إلى الأدوار القيادية، وضرورة مساهمتها في صنع القرار السياسي والنضالي[72].

أما في قطاع غزة، الذي أُلحق بالإدارة المصرية منذ عام 1948م، فلم تهتم الحركة السياسية به، والمتمثلة في الحزب الشيوعي من ناحية، والإخوان المسلمين من ناحية أخرى، ولم تعتني باستقطاب العنصر النسائي في أنشطتها، سوى عدد محدود جداً من النساء اللواتي ارتبطن بأعضاء من الحزب الشيوعي وشاركن بالهبات الجماهيرية للاعتراض على الاعتداءات والمخططات الصهيونية[73].

لم يكن للمرأة الفلسطينية في تلك الفترة حيز يمكنها من ممارسة الدور السياسي والتمرس فيه وكسب الخبرة اللازمة، إلا حين انعقد المؤتمر الفلسطيني الأول لمنظمة التحرير الفلسطينية في القدس عام 1964م[74]، والذي شاركت فيه 21 سيدة ممثلة عن الهيئات النسائية في الضفة الغربية والشتات[75]، وكان من توصيات المؤتمر «إشراك المرأة الفلسطينية العربية في جميع مجالات العمل التنظيمي والنضالي ومساواتها بالرجل في جميع الحقوق والواجبات من أجل تحرير الوطن»[76]، وبذلك تكون المرأة حصلت على الفرصة المناسبة التي كانت بانتظارها؛ للمطابة بكافة حقوقها السياسية والاجتماعية، وممارسة كافة أدوارها.

رحبت المرأة الفلسطينية بهذا القرار، ولاقت الفكرة التشجيع والدعم من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وعملت السيدة «زليخة الشهابي» على تنفيذ الفكرة وتحويلها لواقع عملي، حيث تم تشكيل لجنة تحضيرية عامة من نساء رياديات في كل من الضفة الغربية وغزة والشتات[77]، واشتملت اللجنة على كل من؛ فريدة ارشيد، ووديعة الخرطبيل، وحلوة جقمان، ويسرى البربري، والحاجة عندليب العمد، وزليخة الشهابي، وغيرهن[78].

عُقد المؤتمر النسائي الأول -في هذه الفترة- في القدس في تموز/ يوليو عام 1965م، بحضور 129 مندوبة عن الاتحادات والجمعيات النسائية الفلسطينية من أجل توحيد نضال المرأة وتوسيع مجالات مساهمتها في معركة التحرير[79]. وكان من مخرجات المؤتمر تأسيس «الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية»، وهو تنظيم شعبي ديمقراطي يمثل المرأة الفلسطينية في جميع أماكن تواجدها؛ بهدف تعبئة وتنظيم طاقات المرأة الفلسطينية أينما كانت لخدمة القضية الفلسطينية، والنضال لتحقيق مساواة المرأة بالرجل في الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ولعب الاتحاد العام دوراً هاماً في النشاطات النسوية باعتباره أحد الاتحادات الشعبية لمنظمة التحرير[80].

تم انتخاب الهيئة التنفيذية للاتحاد برئاسة السيدة «عصام عبد الهادي» للإشراف على عمل الاتحاد، والسيدة «انتصار الوزير» كرئيسة الاتحاد للمرأة الفلسطينية[81]، وكان لتأسيس الاتحاد العام دور إيجابي في تطوير العمل النسائي المنظم، وطرح قضية تحرر المرأة لأول مرة على الصعيد الاجتماعي[82]، الا أن السلطات الأردنية أغلقت مقر الاتحاد الرئيسي في القدس عام 1966م، مما أدى إلى توجه النساء للعمل السري من خلال البيوت وبعض الجمعيات الخيرية؛ كجمعية المقاصد الخيرية[83].

الدور الاجتماعي:

تأسس عدد من الجمعيات والمؤسسات النسائية التطوعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، تركز أغلبها في المدن، وأخذت تلك الجمعيات طابعاً خيرياً اجتماعياً، تركز عملها في تقديم الخدمات لكبار السن والمحتاجين والأيتام، وإيواء المشردات والمتوسلات ومكافحة الأمية وفتح دورات تأهيل مهني، كمهنة الخياطة والتطريز والاهتمام بصحة الأم والطفل[84].

وورد في أنظمة تأسيس هذه الجمعيات «منع الحديث أو التنظيم أو التبعية لأي حزب سياسي»، واقتصرت إدارة الجمعيات على نساء الطبقة البرجوازية[85]. ومن الجمعيات التي تأسست في تلك الفترة، «جمعيات الشابات المسيحيات»، و«دار الطفل العربي»، «التدريب المهني»، إضافة الى «دار الفتاة اللاجئة»، و «الهلال الأحمر الفلسطيني»، و«المرابطات الخيرية»، وغيرها[86].

كما أسست الناشطة النسائية وديعة خرطبيل «الاتحاد النسائي العربي» في لبنان، الذي قدم مشروعاته وخدماته للفلسطينيين المقيمين في العاصمة بيروت، فيما نأى عن تقديم خدماته لنساء المخيمات، ويعد من أهم انجازاته، افتتاح مدرسة «أبناء الشهداء» قرب بيروت[87].

من النكسة إلى انتفاضة الحجارة (1967م - 1987م):

اندلعت الحرب العربية الإسرائيلية في 5 حزيران /يونيو عام 1967م، التي انتهت بهزيمة الجيوش العربية واحتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء ومرتفعات الجولان السورية، استشهد خلالها 15,000 عربي، ولجأ قرابة ربع مليون فلسطيني من الضفة وقطاع غزة إلى الأردن وسوريا ولبنان[88].

تعرضت المرأة الفلسطينية عقب الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة إلى جرائم القتل والاعتقال والتعذيب، وازدادت عليها الأعباء مع تدهور الأحوال الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن ذلك لم يثنِ من عزيمتها وإصرارها على مقاومة، ولم يزد سوى من اشتداد عودها.

الدور النضالي:

بدأت المقاومة الفلسطينية الفصائلية المنظمة بعد حرب 1967م، فشاركت المرأة الفلسطينية بها، وخاطرت بالانتماء للمنظمات الفلسطينية، وانخرطت بالكفاح المسلح ضد المحتل على الرغم من علمها بالعواقب الوخيمة التي ستلحق بها؛ من هدم منزلها، وتشتت عائلتها، وتعرضها للاعتقال والتعذيب، وإبعادها عن أطفالها[89].

خرجت المرأة الفلسطينية في كافة المظاهرات الاحتجاجية على جرائم الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني، وكانت المتظاهرات يقمن بذات الأعمال التي يقوم بها الشباب الثائرين؛ من وضع المتاريس، وقذف سيارات جنود الاحتلال بالجارة وقذائف المولوتوف، وحرق إطارات السيارات في الشوارع لمنعها من التنقل، كما نظمن إضرابات عن الطعام احتجاجاً على سياسة الاعتقالات التي طالت آلاف من الرجال والشبان[90].

ساهمت النساء في جمع الأموال لشراء الأسلحة للفدائيين، وساعدن في حمله ونقله وتأمينه، وتوفير الطعام والمأوى للمطاردين ونقل المراسلات وأوامر القيادة للمجموعات، سواءً في داخل الوطن أو خارجه، كما قامت النساء بمراقبة الطرق والشوارع لتسهيل حركة الفدائيين، إضافة إلى رصد تحركات جيش العدو وسيارات ضباط المخابرات، ومراقبة العملاء والجواسيس وإرسال رسائل تهديد لهم ووصل الأمر الي حد تسميمهم[91].

شاركت المرأة في التخطيط للعمليات العسكرية وتنفيذها بشكل مباشر، فحملت السلاح وأطلقت الاعيرة النارية على جنود الاحتلال وزرعت الألغام[92]، كما وقفت كحماية للفدائيين لتأمنيهم أثناء تنفيذهم لبعض العمليات، وجهزت المتفجرات، وحملت أعباء مهمة توزيع البيانات والمنشورات الصادرة عن التنظيمات، وتقييد العمليات العسكرية في تقارير لإرسالها إلى القيادة[93].

اختلفت العمليات العسكرية التي نفذتها المناضلات الفلسطينيات في نوعيتها وطريقة تنفيذها في قطاع غزة عن الضفة الغربية، فتميزت العمليات في غزة بإلقاء القنابل اليدوية على السيارات العسكرية ومقر الحاكم العسكري الإسرائيلي، أما في الضفة الغربية، فامتازت بوضع المتفجرات في أماكن إسرائيلية متعددة، وتجهيزها للانفجار بعد مغادرة المكان[94].

ناضلت المرأة الفلسطينية خارج حدود الأرض المحتلة حيثما وأينما كانت الفرصة مواتية، فانخرطت في منظمات المقاومة المختلفة كمقاتلة ومنظمة ومسعفة ومحرضة على المظاهرات والاعتصامات، ولم يقتصر الاشتراك في النضال على المثقفات والمتعلمات والطبقة البرجوازية كما سابقاً، بل شمل العاملات والمثقفات وربات البيوت والنسوة في المخيمات، وتضاعف الدور النضالي للمرأة الفلسطينية في لبنان بعد عام 1973م، إبان الحرب الأهلية في لبنان[95].

ابتكرت المناضلات الفلسطينيات اللواتي أقمن خارج حدود الوطن وسائل أكثر جرأة في مقاومة المحتل، كان أبرزها عمليات اختطاف الطائرات، حيث قامت الفدائية الفلسطينية «ليلى خالد» المنتمية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، باختطاف طائرة أمريكية متجهة إلى تل أبيب في 28 آب/أغسطس عام 1969م، وحطت الطائرة المختطفة في مطار دمشق، وتفاوضت سوريا عبر الصليب الأحمر مع «إسرائيل»، مما أسفر عن تبادل6 إسرائيليين ب 13 معتقل سوري، وقامت «ليلى خالد» بعدها بتفجير الطائرة وتسليم نفسها للسلطات السورية[96].

كما قامت المناضلة «تيريز هلسة» مع ثلاثة مناضلين عام 1972م، باختطاف طائرة سابينا البلجيكية المتجهة إلى مطار اللد، وكانت تحمل جنود «إسرائيليين»؛ بهدف مبادلة الرهائن بأسرى فلسطينيين وأردنيين، وتعريف العالم بالقضية الفلسطينية وقضية الأسرى الفلسطينيين، إلا أن العملية لم يكتب لها النجاح بسبب تخفي جنود الاحتلال بزي الصليب الأحمر، ومباغتة تيريزا هلسة ومرافقيها والقبض عليها بعد إصابتها[97].

وصلت جرأة المناضلات الفلسطينيات المقيمات في مخيمات اللجوء في لبنان، إلى اختراق العمق الصهيوني وتنفيذ عمليات عسكرية داخل تل أبيب، حيث قامت «دلال المغربي» في 14 أذار/مارس 1978م، ومعها عدد من المناضلين الوصول إلى شاطئ فلسطين المحتلة بواسطة قوارب مطاطية، ومن ثم التحرك نحو الشارع العام المتجه نحو تل أبيب، واختطاف حافلة إسرائيلية جميع ركابها من الجنود، وكانت دلال وفرقتها يطلقون النار على السيارات العسكرية التي تمر بقربهم، فأوقعوا مئات المصابين و50 قتيلاً، وعندما حاول الجيش الصهيوني إيقاف الحافلة، قامت دلال وفرقتها بتفجير الحافلة بركابها الجنود وقتلوا جميعاً، واستشهدت دلال ورفاقها[98]. أما المرأة الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة عام 1948م، فلم تستطيع سوى المشاركة في الإضرابات، ومجابهة دفع الضرائب، ونشر ثقافة المقاطعة، وتقديم العرائض الاحتجاجية[99].

تعرضت المرأة الفلسطينية إلى الاستشهاد والاعتقال والتعذيب، فاستشهدت العديد من السيدات اللواتي هدم جنود الاحتلال بيوتهن فوق رؤوسهن، أو بسبب القذائف أو القنص العمد، لمشاركتهن في المظاهرات، أو دهساً بالمجنزرات[100]، أو أثناء قيامهن بعمليات عسكرية مثل «شادية أبو غزالة» التي استشهدت أثناء إعدادها قنبلة متفجرة عام 1968م[101].

اعتقل المحتل النساء الفلسطينيات بتهم مختلفة؛ سواء بسبب مقاومته ومساعدة رجال المقاومة أو بسبب الانتماء إلى المنظمات الفلسطينية والتدرب على السلاح، وتعرضت النساء لظروف الاعتقال القاسية

ولأسوء أساليب التعذيب هن وأسرهن لإجبارهن على الاعتراف، كما عزلن في الزنازين وحرمن من الزيارة، وهددن بالاغتصاب، وحوكمن بأحكام عالية؛ كالمناضلة «عفيفة بنورة»، و«عائشة عودة» اللواتي حكم المحتل عليهن بالسجن المؤبد وعشر سنوات[102]، وتعد «فاطمة برناوي» أول مناضلة فلسطينية تم اعتقالها عام 1967م، أثناء وضعها قنبلة في سينما صهيون في القدس[103].

ويمكن القول أن المرأة الفلسطينية مناضلة من الطراز الرفيع، مقاومة شجاعة، وفدائية مقدامة وجريئة، لا ينال منها الخوف، ولا يكسرها محتل، حتى وهي معتقلة في زنازين الظلم، استطاعت إبهار المجتمع العربي والإسلامي، بل والمحتل الغاصب نفسه، الذي وصفها «بالخطيرة».

الدور السياسي:

لعبت المرأة الفلسطينية دور سياسي -في هذه الفترة - لا يقل أهمية عن دورها النضالي، ومارسته عبر الاطر والمؤسسات النسائية، حيث قامت بإصدار العديد من البيانات المنددة بجرائم الاحتلال، وإرسال المذكرات السياسية للهيئات الدولية، وعقد المؤتمرات والندوات، وتوزيع المنشورات، وما سيتم ذكره ما هو إلا نماذج بسيطة عن نشاط المرأة السياسي عقب نكسة 1967م.

رفعت النساء الفلسطينيات المذكرات ونداءات الاستغاثة للهيئات الدولية والإنسانية، إما احتجاجاً على مصادرة الأراضي وتهجير أصحابها وإقامة المستوطنات وسياسة الضم والتهويد، أو من أجل تحسين ظروف المعتقلين والمعتقلات في السجون «الإسرائيلية»، وأما استنكاراً للمجازر الوحشية التي طالما ارتكبتها سلطات الاحتلال وعصابات المستوطنين بحق الطالبات والفتيات والمصليات، وحتى اللاجئين خارج حدود الأراضي المحتلة؛ مثل مجزرة صبرا وشاتيلا في لبنان عام 1982م[104].

أرسل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية مناشدة للأمين العام للأمم المتحدة عام 1968م؛ لوضع حد لسياسة التهجير التي تتبعها سلطات الاحتلال «الإسرائيلي» في قطاع غزة والضفة الغربية، كما قدمت نساء من قطاع غزة عريضة احتجاج إلى وزير الدفاع «الإسرائيلي» موشيه ديان عام 1969م، بسبب الاعتقالات الجماعية بحق النساء في الضفة الغربية وقطاع غزة، والأحكام الجائرة ومدتها المرتفعة بحق فتيات صغيرات، إضافة إلى استمرار إغلاق المدارس الثانوية في غزة[105].

كما بعث فريق من الامهات والنساء الفلسطينيات مذكرة إلى حكام العرب عام 1970م، عقب انتشار الأخبار المفزعة عن المجزرة التي جرت بحق الفلسطينيين في الأردن (أحداث أيلول الأسود)، وورد في المذكرة: «نستصرخكم ونستغيث بكم أن تهبوا لإنقاذ بقايا هذا الشعب الذي تآلبت عليه كل قوى البغي والطغيان في العالم، من أجل إبادته وإفناءه، ونؤكد بإصرار أن هذا الشعب سيعيش وسيبقى، رغم كل الكوارث المتلاحقة»[106].

أصدرت الهيئات النسائية في الضفة الغربية عام 1976م، بياناً استنكرت فيه الاعتداءات المتواصلة على المقدسات وسلب حرية وحقوق الفلسطيني في أرضه، أرسلت نسخاً منه للسكرتير العام للأمم المتحدة، والأمين العام للجامعة العربية، والهيئة الإسلامية، والصليب الأحمر الدولي، ولجنة حقوق الإنسان[107]. كما أرسلت الهيئات النسائية في مدينة نابلس إلى الحاكم العسكري «الإسرائيلي» برقية استنكار على الاجراءات الصهيونية التعسفية، وطالبت بمنع اليهود من الصلاة في الحرم الإبراهيمي، وإيقاف الاستيطان، واحترام قرارات هيئة الامم المتحدة، وإطلاق سراح المعتقلين[108].

عقد الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في تلك الفترة مؤتمرين؛ عُقد الأول عام 1974م بينما عُقد الثاني في بيروت عام 1980م[109]، وشاركت المرأة الأحزاب السياسية الفلسطينية مؤتمراتها العامة مطلع الثمانينات، ففي الدورة الخامسة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني عام 1980م، حازت النساء على 25 مقعد من 280، أي 9% من الحضور. وأصبح الاتحاد العام يختار ممثلاته لأكثر من نصف عدد المقاعد التي احتلتها النساء، وكانت البقية تأتي المجلس عبر تمثيل المؤسسات والأجهزة والدوائر الأخرى، وارتفع عدد العضوات عام 1986م إلى 85 عضوة[110].

كما كان للمرأة في الحركة الإسلامية في غزة نهاية السبعينات نشاطات سياسية مختلفة، ظهرت بشكل جلي عقب تأسيس الكتلة الإسلامية في الجامعة الإسلامية بغزة عام 1978م، وتجسد العمل النسائي الإسلامي من خلال انتخابات مجلس طالبات الجامعة الإسلامية، وانطلاق العديد من الأنشطة السياسية والثقافية، والمشاركة في المسيرات، والاعتصامات وزيارة الجرحى[111].

اشتركت المرأة في مختلف نشاطات الجبهة الشعبية لتحرير، حيث اعتبر التنظيم النسائي لحركة القوميين العرب تنظيماً نسوياً تابعاً للجبهة الشعبية، وتمثل النشاط السياسي للمرأة التابعة للجبهة الشعبية في التحريض السياسي، وتنظيم المظاهرات، والاعتصامات وتوزيع المنشورات، إضافة لجذب النساء من مختلف الأعمار والأوساط الطبقية الوطنية، إلى توعيتهن لممارسة النشاط السياسي، من خلال الندوة السياسية والفيلم السينمائي والاستعراضات الجماهيرية[112].

مما يدل أن كافة الشرائح النسائية في المجتمع الفلسطيني اشتركت في انتفاضة الحجارة سياسياً مثلما اشتركت في النضال، باختلاف انتماءاتها واعتقاداتها وتوجهاتها.

الدور الاجتماعي:

كان للجمعيات الاجتماعية الخيرية التي أنشأتها المرأة الفلسطينية دور بارز في المحافظة على المجتمع من آثار الهزائم والنكبات المتتالية، التي زادت من معاناته وأثرت على استقراره، كما كان لها دور هام في إعادة بناء المجتمع اجتماعياً واقتصادياً.

أدركت الحركة السياسية الوطنية المتغلغلة في أوساط الشعب بفصائلها وقواها المتعددة، أهمية دور المرأة في المجتمع، وضرورة توسيع في مهام الحركة النسائية، لذلك شجعت تشكيل اللجان النسائية العاملة في الأرض المحتلة، فتم تأسيس أربعة لجان رئيسية، وهي؛ «اتحاد لجان العمل النسائي» تأسس عام 1978م، و«اتحاد لجان المرأة العاملة» عام 1980م، و«اتحاد لجان المرأة الفلسطينية» عام 1981م، و«اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي» عام 1982م[113].

تعددت الخدمات والأنشطة التي قدمتها الجمعيات والمؤسسات واتحادات المرأة استجابة لحاجات المجتمع، خاصةً أن الاحتلال تسبب في الكثير من هذه الحاجات، من تزايد عدد الأيتام الذين استشهد آباءهم أو أمهاتهم، وتزايد أعداد العاطلين عن العمل، وسوء الأحوال الاقتصادية لأسر المعتقلين والشهداء[114].

أنشأ الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في لبنان مؤسسات خاصة، يشرف عليها المكتب النسوي، مثل؛ المشاغل، ومراكز التأهيل في المخيمات، والمستوصفات، ورياض الأطفال، إضافة إلى النوادي الثقافية التي تهدف إلى زيادة الوعي الثقافي، والاجتماعي، والسياسي، والوطني عند المرأة الفلسطينية في الشتات[115]، أما

في قطاع غزة والضفة الغربية، فكانت الجمعيات النسوية تقدم المساعدات المالية، واللوازم المدرسية، وكفالة الأيتام، ورعاية المسنين، والمكفوفين وذوي الاحتياجات الخاصة، كما قدمت التأهيل المهني مثل الخياطة والتطريز والتجميل والتمريض، وكافحت الأمية وأنشئت رياض الأطفال، ومراكز رعاية وتنظيم الأسرة، وقدمت نشاطات ثقافية وترفيهية أخرى[116].

الدور الأدبي والإعلامي:

أطلقت المرأة الفلسطينية عنان إبداعاتها في الشعر والنثر والرسم والكتابة الصحفية عبر الصحف والمجلات، للتعبير عن قضيتها وآمالها الوطنية، وساهم انتشار التعليم في صقل تلك المواهب، بلغ عدد الكاتبات الفلسطينيات في المناطق المحتلة 47 كاتبة حتى عام 1948م، مثل سحر خليفة، وسهام داوود، وحنان شعراوي، وكوكب الريس، وتباينت مواضيع الكتب التي أصدرتها النساء الفلسطينيات في تلك الفترة، فمنها دواوين الشعر، والروايات، والقصص، ومنها كتب مترجمة، وأخرى في السيرة الذاتية والأبحاث العلمية، وفن الطهي[117].

أما في المجال الإعلامي، فكانت نسبة مشاركة المرأة قليلة جداً، تقترب من الندرة، حيث قُدرت نسبة الصحفيات المنتسبات لرابطة الصحفيين العرب عام 1985م ب 0.6%[118]، وعلى الرغم من تدني نسبة المشاركة الصحفية، إلا أنه مؤشر على بدء قبول المجتمع الفلسطيني للعمل الصحفي للمرأة، ويرجع ذلك التشدد إلى أن طبيعة العمل تحتاج إلى التنقل وحرية الحركة والاختلاط بالغرباء والمبيت خارج البيت بشكل لا يتلاءم مع طبيعة الأنثى.

جاءت مساهمات المرأة الفلسطينية الإعلامية في تلك الفترة عقب تشكل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية عام 1965م، والذي تفرعت عنه عدة لجان منها لجنة الثقافة والإعلام التي صدر عنها مجلة «الفلسطينية»، كما صدر عن الاتحاد نشرة باسم «صوت المرأة الفلسطينية»، ونشر العدد الأول منها في 25 نيسان/أبريل عام 1967م، إلا أن صدورها لم ينتظم، وفي عام 1970م، صدر عن الاتحاد مجلة «الفلسطينية الثائرة»[119]، ومن أبرز اللواتي كتبن في هذه المجلات فريال عبد الرحمن، وفتحية العسال، وعبلة الدجني، وفيحاء عبد الهادي[120].

دور المرأة الفلسطينية في الانتفاضة الفلسطينية الأولى(انتفاضة الحجارة) 1987-1993م:

اشتعلت شرارة انتفاضة الحجارة في 9 كانون الأول/ديسمبر عام 1987م، على إثر استشهاد 4 عمال فلسطينيين، في حادث دهس متعمد من قبل مستوطن في اليوم الذي سبقه، عند محطة «إيرز» على الحدود الشمالية لقطاع غزة مع إسرائيل[121]. إلا أن جذور الانتفاضة تمتد إلى عقدين من الظلم والعدوان الصهيوني، ومصادرة الأراضي والاستيطان، والمجازر المتواصلة، فكان من البديهي اشتعال انتفاضة شعبية واسعة يشارك فيها الشيوخ والشباب والنساء من جميع الطبقات الاجتماعية، والتي عمت خلالها الاضرابات العمالية والطلابية والتجارية والمظاهرات العنيفة في شوارع ومدن الضفة الغربية وقطاع غزة.

استمرت الانتفاضة نحو 6 سنوات متواصلة، تاركة آثاراً واضحة على كافة فئات الشعب الفلسطيني، بما فيهم المرأة التي تأثرت وأثرت في عنفوان الانتفاضة واستمرارها، فساهمت بصورة منظمة وأخرى غير منظمة في فعالياتها السياسية والاجتماعية والنضالية، حيث برز دورها الفدائي بشكل جلي في النصف الأول

من عمر الانتفاضة، أما النصف الثاني، فكان لها دور اجتماعي وسياسي متميز.

سارت المشاركة النسائية في فعاليات الانتفاضة في اتجاهين؛ الاتجاه الأول: المشاركة المنظمة التي تنضوي تحت الأطر النسائية التابعة للأحزاب الفلسطينية، أما الاتجاه الثاني، فتمثل في المشاركة العفوية غير المنظمة وغير المخطط لها مسبقاً، كما كان يحدث في القرى[122]. وأبدت نساء وفتيات المدن المثقفات اهتماماً أقل بالانتفاضة من نساء المخيمات والقرى، كما كانت مشاركتهن في الدور النضالي لا تقارن مع مشاركة سيدات المخيمات[123].

الدور النضالي:

شاركت المرأة الفلسطينية في المظاهرات والاعتصامات، حيث كان مشهد حضورها لكافة الفعاليات التي جابت شوارع الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس والأراضي المحتلة عام 1948م مشهد طبيعي ومألوف، فكان طالبات المدارس الثانوية والجامعات يخرجن بشكل يومي بمظاهرات ضخمة، يرفعن خلالها العلم الفلسطيني، ويقذفن جنود المحتل بالحجارة والزجاجات الحارقة، ويضعن المتاريس، ويحرقن إطارات السيارات؛ لعرقلة حركة سيارات جيش الاحتلال، ويرفعن الأعلام الفلسطينية[124]، الأمر الذي كان يعرض حياة المرأة، إما للاستشهاد أو الاعتقال أو الإصابات الخطيرة أو الإغماء والإجهاض نتيجة الغازات المسيلة للدموع التي كان يستخدمها الاحتلال لتفريق المتظاهرين[125].

تحدت المرأة الفلسطينية منع التجوال الذي فرضه المحتل في محاولة للسيطرة على الغضب العارم الذي اجتاح جميع المدن الفلسطينية، وخرجت في مظاهرات تنادي بالدولة والهوية والحرية[126]، ودعمت الثوار والمتظاهرين بالسلال المليئة بالحجارة، لقذفها على جنود الاحتلال، وكانت تلقى على الشباب عبارات الحماسة والتكبير لتشجيعهم على التقدم ومواجهة العدو[127].

كان من أبرز الوسائل النضالية التي قامت بها المرأة في هذه الانتفاضة تشكيل لجان «تخليص المعتقلين»، لتخليص الشباب والشابات من أيدي جنود الاحتلال، وكان يعرضها ذلك للخطر، فعندما تحاول قوات الاحتلال اعتقال أحد الشباب أو الفتيات، كانت النساء تهاجم جنود العدو، ويبدأن بالصراخ والضرب ثم يخطفن المعتقل منهم، وتدعي إحدى النساء بأنه ابنها أو ابنتها[128].

نظمت الأطر النسائية في المناسبات الوطنية العديد من المسيرات السلمية؛ كالاحتفال بيوم المرأة العالمي، أو يوم السجين الفلسطيني، إلا أن سلطات الاحتلال كانت تواجه هذه المسيرات بأساليب عنيفة، وتفرقها بالغازات المسيلة للدموع والطلقات المطاطية والأعيرة النارية[129].

وقفت النساء في انتفاضة الحجارة كحواجز بشرية لحماية الجرحى وذويهم في المستشفيات من جنود الاحتلال، الذين كانوا يحاولون اقتحام المستشفيات بشكل مستمر، بحجة ملاحقة المتظاهرين، فكانت النساء تسد أبواب المستشفيات وتمنع دخولهم وتشتبك معهم إذا لزم الأمر[130].

ساهمت النساء في توفير الحماية والمخابئ والأماكن الآمنة للثوار والفدائيين والمطاردين، وتخفيهم من عيون العملاء والجواسيس، وكانت تمدهم في المظاهرات بالبصل وماء لتحمي عيونهم من الغاز المسيل للدموع، وتقدم الاسعافات الأولية للمصابين لإنقاذ حياتهم[131].

انتهجت بعض النساء أنواع جديدة للمقاومة؛ مثل طعن جنود العدو بالسكاكين، اقتحام قواعد عسكرية وأخذ البنادق والمعدات العسكرية، وصنع العبوات الناسفة مما عرضهن للاعتقال والاستشهاد[132].

كانت المرأة الفلسطينية تشجع أبناءها على التظاهر والاشتباك مع العدو، ولم تحاول ثنيهم عن ذلك،

بل كانت تشارك بنفسها إلى جانبهم، وتتحدى الجنود بأن يلقوا أسلحتهم جانباً ويواجهوا كمتساويين، كما شيعت النساء الفلسطينيات جنازات فلذات أكبادهن بالزغاريد بدلاً من العويل[133].

شكلت المرأة العديد من الفرق واللجان الشعبية، مثل فرقة «مراقبة تحركات الجيش»، لتأمين الطرق للمناضلين والثائرين، وتوجيه خطوط سيرهم، ومتابعة تحركات العملاء وجواسيس الاحتلال، وكانت الفتاة منال سمور عضوة في تلك الفرقة، ولقبها أهالي المعسكر «الشنارة»، لنشاطها وسرعة حركتها، واستشهدت هذه الفتاة وهي تدافع عن أحد الشباب الذين أراد الجنود اعتقاله بعد إصابته بالرصاص[134].

تعرضت المرأة في انتفاضة الحجارة للاستشهاد والإصابة بالجرح الخطيرة، والإجهاض بسبب الضرب بأعقاب البنادق وسياسة تكسير العظام، واستخدام القنابل السامة المحرمة دولياً، حيث أجهضت خلال الأشهر الأولى للانتفاضة نحو 80 سيدة، فيما وصل العدد نهاية عام 1994م إلى 7400 سيدة[135]، كما بلغت عدد شهيدات الانتفاضة نحو 18% من إجمالي الشهداء[136]، وتعددت أسباب الاستشهاد، حيث استشهدت بعض النساء نتيجة القنص العمد لمشاركاتها في المظاهرات، ومنهن من استشهدن نتيجة اطلاق جنود العدو الرصاص بشكل عشوائي، أو نتيجة التصفية الجسدية، مثلما حدث مع الشهيدة سميرة المصري التي قتلها العدو عند اقتحامهم المستشفى[137].

وصلت أعداد المعتقلات الفلسطينيات خلال فترة الانتفاضة حوالي 500 معتقلة[138]، حيث تعرضت المعتقلات خلال فترة التحقيق إلى أبشع صور التعذيب النفسي والجسدي، وحُرمت من أبسط حقوقها، وتم الزج بها في زنازين موحشة[139].

فرض الاحتلال أسلوب الإقامة الجبرية على السيدات الفلسطينيات وحرمهن من حقهن في الحركة والتنقل، وكان أكثرهن طالبات جامعيات ومعلمات وناشطات سياسياً واجتماعياً[140].

الدور السياسي:

لعبت المرأة الفلسطينية في انتفاضة الحجارة دوراً سياسياً ونقابياً هاماً من خلال مشاركتها في اللجان الشعبية وتنظيم الاعتصامات والمؤتمرات، وإصدار البيانات والمذكرات السياسية، وتوجيهها للهيئات الدولية استنكاراً لجرائم الاحتلال.

تشكلت اللجان الشعبية منذ انطلاق الانتفاضة، فكانت بمثابة القيادة الميدانية للأحداث اليومية الجارية، وشاركت المرأة في تلك اللجان التي تبوأت فيها مراكز قيادية[141]، ومن هذه اللجان؛ لجان «التمويل الاقتصادي» ولجان «المرأة» ولجان «الأوضاع الاجتماعية» ولجان «تخليص المعتقلين» وغيرها، واستطاعت هذه اللجان ربط الحركة النسائية الفلسطينية بحركة نسائية عالمية، من خلال المشاركة في المؤتمرات عالمية، وورش العمل، واستضافة وفود من أقطار الدول لشرح أبعاد القضية الفلسطينية، وواقع النساء الفلسطينيات لهم [142].

انخرطت الشابات والنساء الفلسطينيات أثناء الانتفاضة في الأطر والمنظمات السياسية والنسوية، حيث بلغ عدد النساء في تلك الأطر 100,000 سيدة وفتاة على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة، أي ما يعادل 3%، وعلى الرغم من تواضع النسبة، إلا أنها مؤشر قوي على تزايد الوعي الفكري والسياسي لدى النساء الفلسطينيات[143].

اختلفت مشاركة النساء في تبوء مراكز قيادية خلال الانتفاضة من تنظيم لآخر، على مستوى الضفة وقطاع غزة، حيث شجعت بعض التنظيمات عضواتها على المشاركة السياسية الفعالة، والوصول إلى قيادة الإقليم، كالجبهة الديمقراطية وتنظيم فتح الذي أولى «لربيحة ذياب» مهمة المشاركة في القيادة العليا للأراضي المحتلة، بينما أحجمت تنظيمات أخرى عن ذلك لدواعي أمنية كالجبهة الشعبية[144]، أما حركة المقاومة الإسلامية حماس، التي انطلقت في 14 كانون الأول/ديسمبر عام 1987م، فقد اقتصر دور المرأة على إعداد الأسرة المسلمة التي تُخرج القادة والمقاومين، واعتبرت أن دورها في معركة التحرير لا يقل عن دور الرجل، فهي مصنع الرجال الذين يقودون المعركة، ولم تتولَ المرأة في حركة حماس أي مراكز قيادية أو أنشطة سياسية خوفاً عليها من بطش المحتل[145].

أصدرت النساء الفلسطينيات العديد من بيانات الشجب والاستنكار وأرسلت مذكرات لمؤسسات دولية واقليمية طالبن فيها بالتدخل لوقف ممارسات الاحتلال التعسفية ضد الفلسطينيين، واتخاذ الإجراءات الفورية اللازمة لوضع حد لسياسة التهجير والقتل، ومصادرة الأراضي، وإقامة المستوطنات، واقتحام الجامعات والمدارس والمستشفيات، واستخدام الغازات المحرمة دولياً[146].

شاركت المرأة الفلسطينية في الوفد الفلسطيني السياسي التفاوضي في مفاوضات مدريد «للسلام»، وذلك في تشرين الأول/أكتوبر عام 1991م، حيث مثلت الحركة النسائية الدكتورة حنان عشراوي، على الرغم من اعتراض إسرائيل على مشاركتها لأنها من القدس[147]، وفي الوقت ذاته، تشكلت اللجنة الفنية لشؤون المرأة؛ لضمان تمثيل المرأة على مستوى صنع القرار، وضمان اشتراكها في الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وزيادة فعاليتها وكفاءتها في بناء الدولة[148].

اختارت حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) فريال البنا عام 1993م عضواً باللجنة العليا للحركة في قطاع غزة، بقرار من اللجنة المركزية للحركة في تونس برئاسة ياسر عرفات[149].

الدور الاجتماعي:

تأسس المجلس النسوي الموحد عام 1988م؛ بهدف توحيد الجهود النسائية تحت قيادة واحدة خاصة بالأطر النسائية الأربعة – سابقة الذكر –، وكان المجلس عبارة عن هيئة تنسيقية لتحديد وتوجيه الأنشطة المختلفة، مثل المظاهرات والاعتصامات وتوزيع الدعم على أسر الشهداء والمعتقلين[150].

اشتركت المرأة الفلسطينية منذ بدء الانتفاضة بالفعاليات الاجتماعية، سواءً بشكل فردي أو جماعي منظم، ومن تلك النشاطات الزيارات التضامنية لأهالي الشهداء والمعتقلين، وفتح العديد من رياض الأطفال والحضانات بغية فسح المجال أمام الأمهات للانخراط بأعمال أخرى في المجتمع، إضافة إلى عقد دورات خاصة بتأهيل النساء مهنياً لمساعدتهن على تأمين مصدر رزق شريف[151].

هبطت وتيرة النضال الشعبي العفوي والمنظم على إثر مؤتمر مدريد عام 1991م، وبدأت المؤسسات التنموية والنسوية المستقلة وغير الحكومية تتأسس لأول مرة في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية بعيداً عن الفصائل والتنظيمات الوطنية، ودون الرجوع لها خاصة مع تفكك «المجلس النسوي الموحد»، وانفردت المنظمات النسائية غير الحكومية بهذا الدور ومن ثم تحولت إلى مجموعات نخبوية لا تستهدف سوى نشر الوعي بين صفوف النساء حسب الخطة المقررة للمشروع والميزانية المرصودة له[152].

تناولت المؤسسات النسوية قضايا المرأة الاجتماعية، وعملت على تفعيل الجدل والنقاش حولها، ومن تلك المؤسسات «مركز الدراسات النسوية في القدس»، و«مركز الإرشاد والقانون الاجتماعي»، الذي كان بمثابة منبر لطرح القضايا النسوية والاجتماعية بشكل عام[153].

شكلت حركة المقاومة الإسلامية حماس عام 1992م، لجنة لإدارة شؤون العمل النسائي في قطاع غزة، وتمثلت مهامها فيما يلي؛ الاشراف على المؤسسات النسائية التابعة للحركة مثل جمعية الشابات المسلمات، ومراكز تأهيل الفتيات في المجتمع الإسلامي، والنشاط النسائي في الجمعية الإسلامية، والإشراف على العمل النسائي الطلابي في الجامعات والمدارس الثانوية والنقابات المهنية[154]، كما أولت لتلك اللجنة مهمة استغلال المناسبات الاجتماعية والوطنية للتواصل مع الأسر الفلسطينية في القطاع، والوقوف بجانب أسر قادة حماس المبعدين إلى مرج الزهور عام 1993م[155].

الدور الإعلامي:

وصل عدد كبير من الإعلاميين الأجانب إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال انتفاضة الحجارة (1987-1993م)، وكان لابد من الإعلاميين الفلسطينيين مساعدتهم في الحركة والتنقل، وتغطية الأحداث، وترتيب اللقاءات مع الشخصيات الوطنية، والقيادات الميدانية للانتفاضة، فشاركت بعض النساء الفلسطينيات في هذا العمل، خاصة الطالبات الجامعيات اللواتي يتحدثن لغات أجنبية[156].

برزت إعلاميات فلسطينيات في تلك الفترة في مجال المراسلة والتصوير الصحفي والتلفزيوني؛ مثل رولا أمين، التي عملت كمصورة تلفزيونية لشبكة CNN في الضفة الغربية، ورولا حلواني والتي عملت كمصورة صحفية في وكالة رويترز[157]، والمصورة والمخرجة بثينة خوري، والمصورة التلفزيونية سهير اسماعيل، وغيرهن[158].

قاومت الأطر النسوية كافة الإجراءات الصهيونية التي فُرضت في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي تقضي بسلب حركة التعبير لدى الشعب الفلسطيني، وخاضت معركة توعية المرأة الفلسطينية إعلامياً وثقافياً وسياسياً، فصدرت العديد من المجلات والإصدارات الإعلامية النسوية، منها مجلة «صمود» الصادرة عن اتحاد لجان العمل النسائي الفلسطيني، ومجلة «المرأة» الصادرة عن مركز الدراسات النسوية في القدس[159]، ومجلة «الفلسطينية» التي صدرت عام 1988م عن الاتحاد العام للمرأة، ومجلة «زيتونة بلدنا»، التي أصدرها اتحاد الجمعيات النسائية التطوعية في القدس عام 1991م[160].

المرأة الفلسطينية من اتفاق أوسلو إلى انتفاضة الأقصى (1993-2005م):

وقعت منظمة التحرير الفلسطينية مع الاحتلال الصهيوني اتفاقية أوسلو في 13 أيلول/سبتمبر عام 1993م في واشنطن، والذي عُرف «بإعلان المبادئ لترتيب الحكومة الذاتية الفلسطينية»، ونص الاتفاق على إقامة سلطة حكم ذاتي فلسطينية انتقالية في الضفة الغربية وقطاع غزة، خلال فترة لا تتجاوز خمس سنوات، يتم خلالها التفاوض على قضايا الوضع النهائي مثل قضية القدس وعودة اللاجئين وغيرها[161].

اتبعت المرأة الفلسطينية الفصيل الذي تنتمي له في موقفها من اتفاق أوسلو، حيث أيدت النساء المنتميات لحركة فتح الاتفاق، بينما رفضت نساء الجبهة الشعبية وحركة حماس والجهاد الإسلامي الاتفاق؛ معللين ذلك بعدم استغلال القيادة الفلسطينية لإنجازات انتفاضة الحجارة بالشكل الأمثل للحصول على

حقوق الشعب الفلسطيني[162].

تحفظ الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية على اتفاق أوسلو، ورأى فيه تراجعاً للقضية الفلسطينية، وليس مكسباً على الإطلاق، مما جعل القيادة الفلسطينية تُجمد عضوية الاتحاد في المجلس الوطني وتوقف المخصصات عنه[163].

تراجع دور الحركة الوطنية، وهيمن خطاب التنمية وبناء الدولة على المشهد الفلسطيني، مما أثر على العمل النسوي في المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني[164]، لذلك شكلت النساء المؤيدات والمعارضات لاتفاق أوسلو ما يُسمى «باللجنة الفنية لقضايا المرأة»؛ من أجل المطالبة بتعيين مزيد من النساء في أجهزة السلطة ومؤسساتها، وسن تشريعات وقوانين لحصول المرأة على حقوقها كاملة، وصياغة وثيقة نسوية تعتمد على مواثيق الأمم المتحدة»[165]

الدور السياسي:

بقيت مشاركة المرأة عقب تأسيس السطلة الوطنية الفلسطينية عام 1993م في إطار مجتمعي وخدماتي، مما جعل الحركة النسوية تخوض معارك طويلة للحصول على التمثيل والمشاركة السياسية والوصول لمراكز صنع القرار، وكانت الإنجازات تُحقق بشق الأنفس[166].

استندت المرأة الفلسطينية على الاتفاقيات والمواثيق الدولية للتأكيد على حقوقها السياسية والاجتماعية والثقافية والقضاء على التمييز والعنف ضدها، مثل؛ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية سيداو، إضافة إلى اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة التي صادقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة علم 1952م[167].

أطلقت ناشطات فلسطينيات عام 1993م، حملة «المرأة والعدالة والقانون نحو تقوية المرأة»؛ لإثارة الجدل والنقاش حول واقع المرأة القانوني وأهمية استغلال القانون كأداة للتغيير الاجتماعي، وصاغت الحركة النسوية عام 1994م وثيقة «المطالب النسوية» التي شملت كافة الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تتطلع المرأة لتحقيقها، إضافة إلى وثيقة «مبادئ حول قانون الأسرة الفلسطيني»[168].

نظم قانون الانتخابات لعام 1995 عملية الانتخابات التشريعية والرئاسية، ومنح المرأة الحق في الترشح والانتخاب، الال أنه لم يضع كوتا نسوية معينة على اعتبار أن شروط الانتخابات أو الترشح قابلة للتطبيق على المرأة والرجل على حد سواء[169].

تُعد المرأة الفلسطينية أول امرأة على مستوى الوطن العربي تخوض معركة الانتخابات الرئاسية، حيث ترشحت السيدة سميحة خليل للانتخابات الرئاسية عام 1996م أمام الرئيس ياسر عرفات، وحازت على حوالي 12% من الأصوات[170]، وأعدت سميحة خليل برنامج انتخابي شامل، يتعامل مع كافة القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنضالية والأمن والأمان، إضافة إلى الجوانب الهامة في القضية الفلسطينية مثل القدس وعودة اللاجئين وغيرها[171]، وكانت هذه التجربة علامة فارقة في تاريخ المرأة الفلسطينية السياسي والحركة النسوية، مما شجع النساء الفلسطينيات على خوض الانتخابات التشريعية والمحلية فيما بعد.

شاركت المرأة في الانتخابات التشريعية الأولى عام 1996م؛ لرغبتها في الوصول الي مراكز صنع القرار السياسي، حيث بلغ عدد المسجلات في القوائم الانتخابية 495,839 امرأة، بينما بلغ عدد المرشحات للمجلس

التشريعي 25 امرأة فقط، من أصل 672 مرشح، أي بنسبة 3.7%[172]. ربط بعض المحللين فوز النساء في الانتخابات التشريعية في هذه الفترة؛ بالدعم الحزبي أو العائلي أو العشائري، على الرغم من حصول 5 نساء فقط على مقاعد في المجلس التشريعي من أصل 88 عضو[173]، أي ما نسبته 5.8% من أعضاء المجلس التشريعي.

شهدت انتخابات عام 1996م، غياب مشاركة النساء المنتميات للحركات الإسلامية واليسارية على خلفية رفضهن لاتفاق أوسلو، مما يعني حرمان شريحة واسعة من النساء للوصول إلى مراكز صنع القرار[174].

طالبت الحركة النسوية عقب انتخابات عام 1996م، بكوتا نسائية بسبب قلة التمثيل النسوي في المجلس التشريعي والهيئات المحلية؛ لضمان تمثيل النساء بشكل عادل في الهيئات السياسية في الانتخابات اللاحقة، واستطاعت الحركة النسوية انتزاع قرار رئاسي بالتمثيل الإيجابي عام 2004م، وحدد القرار كوتا نسائية تبلغ 21% على القوائم الحزبية في الانتخابات المحلية والتشريعية[175].

ساهم تعديل القانون الانتخابي في زيادة فرص وصول النساء إلى عضوية المجلس التشريعي مما أدى إلى ارتفاع نسبة مشاركة المرأة من 5.8% من عام 1996م، إلى ما نسبته 13% في المجلس التشريعي الثاني عام 2006م[176].

أفرزت الانتخابات المحلية عام 2005م، أكثر من 20% من عضوية الهيئات المحلية للنساء، حيث تولت 5 سيدات رئاسة البلديات منها بلديات كبرى مثل بلدية رام الله[177]، وترشحت النساء حسب النظام الانتخابي المعدل على مستوى الدوائر والقوائم النسبية للانتخابات التشريعية الثانية عام 2006م[178]، وعلى الرغم من معارضة حركة حماس لخوض انتخابات عام 1996م، إلا أنها رشحت 13 امرأة لانتخابات المجلس التشريعي عام 2006م، وعملت على تشكيل لجان منظمة ومؤطرة للقيام بالحملة الانتخابية وتوعية النساء بأهمية المشاركة السياسية[179].

حصلت المرأة على 17 مقعد في المجلس التشريعي من أصل 132 مقعد عام 2006م، وكانت المقاعد مقسمة على النحو التالي؛ 8 سيدات من حركة فتح، و6 من حركة حماس، وواحدة من الجبهة الشعبية، واثنتان من قائمتي الطريق الثالث وفلسطين المستقلة[180].

وصلت المرأة إلى منصب وزيرة في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1997م، فتولت السيدة انتصار الوزير منصب وزيرة الشؤون الاجتماعية، والدكتورة حنان عشراوي منصب وزيرة التعليم العالي، أي تولت وزيرتان فقط من أصل 25 وزير، وتولت الدكتورة زهيرة كمال رئاسة وزارة شؤون المرأة التي أنشئت عام 2003م[181].

مارست المرأة الفلسطينية دورها السياسي داخل سجون الاحتلال، حيث شكلت الحركة الأسيرة عام 2005م «الهيئة القيادية العليا للأسرى»، وتولت فيها الأسيرة أحلام التميمي، رئاسة «اللجنة الخاصة»[182]، وتمثلت مهام التميمي؛ في متابعة الأسرى المعزولين والأشبال والمرضى والأسيرات، فرفعت تقارير لرئيس الهيئة القيادية عن أوضاع المرضى، وتفاوضت مع إدارة السجون لتوفير كراسي متحركة للأسرى المقعدين، ونسّقت مع مسؤولي اللجنة التعليمية لمنح الأسيرات والأشبال فرصة لمواصلة مسيرتهم التعليمية، واستمرت التميمي في هذا المنصب حتى تحررها في صفقة وفاء الأحرار عام 2011م[183].

الدور النضالي:

انفجرت الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى) في أيلول/ سبتمبر عام 2000م؛ بسبب اقتحام وزير الدفاع الإسرائيلي أرئيل شارون للمسجد الأقصى بحراسة قوات كبيرة من الجيش الصهيوني، مما استفز الفلسطينيين، فاندلعت مواجهات عنيفة بين المصلين وجنود الاحتلال، أدت إلى استشهاد 7 فلسطينيين وجرح 250 آخرين، واستمرت الانتفاضة إلى تشرين الأول/ أكتوبر عام 2005م[184].

شهدت مدينة القدس مواجهات عنيفة سرعان ما امتدت إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، وأسفرت انتفاضة الأقصى التي استمرت نحو خمس سنوات عن استشهاد 4412 فلسطيني، وجرح 48,322 آخرون، كما تعرضت الضفة الغربية وقطاع غزة لاجتياحات عسكرية واسعة، وتدمير آلاف المنازل، وتجريف آلاف الدونمات الزراعية[185].

شاركت المرأة الفلسطينية في المظاهرات والمواجهات مع جنود الاحتلال، وحفزت الشباب للمشاركة فيها دفاعاً عن الأقصى والمقدسات، كما قامت باتصالات دولية وزيارات للقناصل والسفارات الأوروبية؛ لشرح الوضع الفلسطيني خلال الانتفاضة، ومواجهة سياسة «الترانسفير» التي لوح لها الكيان الصهيوني خلال الانتفاضة[186].

انخرطت النساء الفلسطينيات في النضال الوطني بشكل غير مسبوق، حيث قامت بعمليات استشهادية موجعة في قلب العدو الصهيوني خلال الانتفاضة؛ دفاعاً عن المقدسات وانتقاماً من جرائم العدو، وتُعد «وفاء إدريس» أول فلسطينية تُنفذ عملية استشهادية، من خلال تفجير نفسها في شارع يافا بالقدس في كانون الثاني/ يناير عام 2002م[187]، فيما نفذت الشهيدة «دارين أبو عيشة» عمليتها في حاجز عسكري صهيوني شمال الضفة في شباط/ فبراير عام 2002م، كما فجرت الاستشهادية «آيات الأخرس» نفسها في أحد المراكز التجارية الصهيونية في آذار/ مارس عام 2002م[188].

تنكرت الاستشهادية «عندليب طقاطقة» في هيئة سيدة حامل، وكان جنينها عبارة عن كمية كبيرة من المتفجرات، فجرتها في محطة الأوتوبيس في أحد شوارع القدس عام 2003م[189]، وكانت الشهيدة «ريم الرياشي» أول استشهادية من قطاع غزة تتبع لحركة المقاومة الإسلامية حماس، فجرت نفسها في معبر إيرز في بيت حانون عام 2004م، تاركة خلفها طفلين إحداهما رضيع[190]، كما نفذت الشهيدة «هنادي جرادات»، التابعة لسرايا القدس الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي عملية استشهادية مميزة في تشرين الأول/ أكتوبر عام 2003 انتقاماً لأخيها وابن عمها الذين قتلهم الاحتلال بدم بارد، وهزت عمليتها مدينة حيفا حيث أسفرت عن مقتل 21 صهيوني وإصابة 50 آخرين[191].

راقبت الفدائية الفلسطينية الشوارع وأماكن تجمع الصهاينة، ورصدت أوقات تجمعهم؛ لإرشاد الاستشهاديين على الوقت والمكان المناسبين لتنفيذ عملياتهم، بل وقامت بإيصالهم بنفسها للمكان، مثلما فعلت الأسيرة المحررة أحلام التميمي، التي قادت الاستشهادي عز الدين المصري؛ لتنفيذ عملية استشهادية في مطعم «سبارو»، أسفرت عن مقتل 15 صهيوني. وحوكمت التميمي بالسجن المؤبد 16 مرة، قضت منها 10 سنوات فقط[192].

بلغ عدد الشهيدات الفلسطينيات في انتفاضة الأقصى نحو 270 شهيدة، فكان منها؛ الأم والزوجة والمسعفة والطفلة والطالبة، فاستشهدت الطالبة نيفين أبو رجيلة وهي في طريقها إلى جامعتها، وقضت السيدة نها سويدان وجنينها نحبهم قبل أن يرى النور بساعات برصاصة حية على أحد الحواجز العسكرية، أما السيدة سريدا أبو غربية، فاستشهدت وهي تبحث عن مكان آمن لتحمي به أطفالها من القصف العنيف العشوائي[193]، كما استشهدت رحمة هنيدي، أحدى أعضاء مجلس المرأة للعمل التطوعي في بيت ساحور وهي في طريقها لزيارة أصحاب البيوت التي تم قصفها للاطمئنان عليهم وتقديم المساعدة لهم[194]، والأمثلة كثير لا حصر لها.

تعرضت المرأة الفلسطينية لأساليب قمع وحشية من قبل الاحتلال أثناء الاعتقال، وفي مرحلة التحقيق على يد رجال الشاباك، فقد استخدم الاحتلال شتى أنواع الضغط النفسي والتهديد والاعتداءات، وبلغ عدد الأسيرات في انتفاضة الأقصى 115 أسيرة، أنجبت بعضهن أطفالهن داخل السجون، وتربوا الأطفال في الزنازين لمدة عامين[195].

نصب الاحتلال الصهيوني العديد من الحواجز العسكرية بين محافظات الوطن؛ من أجل إذلال الشعب الفلسطيني والتضييق عليه، وعانت المرأة من هذه الحواجز خاصة طالبات الجامعات والعاملات اللواتي أصررن على مواصلة تعليمهن لإدراكهن أن التعليم والعمل أسلحة هامة في مواجهة العدو وبناء المجتمع، وذكرت المعلمة «فاتن شاهين» معاناتها على الحواجز أثناء فترة دراستها بالجامعة الإسلامية بغزة، بينما كانت تقطن في محافظة رفح جنوب القطاع، فكانت تقف على الحواجز العسكرية لساعات طويلة قد تصل إلى 4 أو 5 ساعات متواصلة، ثم تسير على الأقدام فوق الكثبان الرملية التي بجانب الحواجز؛ من أجل الوصول لجامعتها، كما كانت تضطر في بعض الأحيان إلى النوم برفقة زميلاتها في مسجد الحرم الجامعي، إضافة إلى تقديم الاختبارات في أماكن بعيدة عن الحرم الجامعي وقريبة من مكان سكناها، مثل جمعية الشابات المسلمات في خانيونس[196].

أما المعلمة «عصمت يونس» فاضطرت والدتها الأرملة من تكبد مصاريف إضافية واستئجار شقة سكنية بالقرب من جامعتها طيلة فترة دراستها؛ لتتفادى عصمت وأخواتها معاناة الحواجز، خاصةً أن السيدة عصمت وزميلاتها تعرضن إلى التفتيش والمضايقات على الحواجز أكثر من مرة، وصلت لحد وضع البندقية في رأسها بعد تجهيزها لإطلاق الرصاص، من أجل تخويفها، الا أن ذلك لم يضعف من عزيمتها وأصرت على مواصلة المشوار[197].

الدور الإعلامي:

اهتمت السلطة الفلسطينية بالعمل الإعلامي والصحفي، لذلك أنشأت وزارة الإعلام الفلسطينية التي ساهمت في تفعيل الإعلام الفلسطيني ومنحت عدة تراخيص لصحف ومجلات نسائية؛ مثل «صوت النساء»، ومجلة «ينابيع» الصادرة عن جمعية المرأة العاملة[198]. أدى ذلك إلى ظهور عدد لا بأس به من الإعلاميات الفلسطينيات كمذيعات ومحررات برامج ونشرات إخبارية، ومراسلات، ومصورات وإداريات، وبلغت نسبة العاملات في هيئة الإذاعة والتلفزيون نحو 29% في الضفة الغربية، و7.4% في قطاع غزة[199].

منحت صحيفة الرسالة الفرصة للصحفيات لمناقشة القضايا الاجتماعية الخاصة بالمرأة مثل الميراث

والحجاب، وأوضاع زوجات الشهداء والقضايا الوطنية مثل إضرابات الأسرى والاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى، ودور المرأة في انتفاضة الأقصى، ونجحت الصحفيات من خلال صحيفة الرسالة في نقل الأحداث والمجريات اليومية للانتفاضة [200].

أتاح انتشار المحطات الفضائية العربية، مثل قناة الجزيرة وأبو ظبي الفرصة لعدد من الإعلاميات الفلسطينيات للعمل معها كمراسلات من فلسطين، واستطعن تحقيق نجاحات متميزة ولافتة للانتباه خلال انتفاضة الأقصى، وبرعن في نقل جرائم الاحتلال وتغطية مشاهد وأحداث الانتفاضة بشكل مستمر[201]، ومن المراسلات اللواتي برزن في هذه الفترة ليلى عودة وشيرين أبو عاقلة وجيفارا البديري وغيرهن[202].

تعرضت المراسلات الفلسطينيات لأخطار عديدة أثناء تغطية أحداث الانتفاضة، كالرصاص الحي والمطاطي والغاز المسيل للدموع، حيث أصيبت «ليلى عودة» مراسلة قناة أبو ظبي في نيسان/ ابريل 2001م، برصاصة حية في الفخذ أثناء محاولتها لتغطية حالة الدمار والتجريف الإسرائيلي لبوابة صلاح الدين في رفح[203].

حصلت عدد من الإعلاميات الفلسطينيات العاملات مع الفضائيات العربية على جوائز الصحافة العربية عام 2001م، حيث منحت جوائز لعشر نساء، خمسة منهن إعلاميات فلسطينيات، وشكلت نسبة الفلسطينيات العاملات في الحقل الإعلامي خلال انتفاضة الأقصى بنحو 20% من مجموع الإعلاميين الفلسطينيين، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بعدد النساء المتخرجات من الجامعات الفلسطينية في المجال الإعلامي والذي قدر ب 313 خريجة في تخصصات إعلامية مختلفة[204].

الخاتـــمة:

كان للمرأة الفلسطينية تأثير هام وفعال في المجتمع والقضية الفلسطينية، وساندت الرجل في كافة أدواره الاجتماعية والسياسية والنضالية والإعلامية، حيث شاركت في المظاهرات والاعتصامات والاحتجاجات، والعمليات العسكرية والاستشهادية، وخطف الطائرات وحمت أخوتها الفدائيين من غدر العدو وبطشه وظلمه، ودافعت عنه بكل ما أوتيت من قوة، واستشهدت الكثير من النساء الفلسطينيات، وتعرضن للاعتقال والتعذيب وظروف التحقيق القاسية، ووحشة الزنازين المظلمة.

كما أعدت المرأة الفلسطينية الخطابات الرنانة، ومذكرات الشجب والاستنكار، ونظمت المؤتمرات، وشاركت في الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية، ووصلت لمراكز صنع القرار، فتولت المرأة منصب السفيرة، والوزيرة، ورئيسة البلدية، وتمكنت من تأسيس الجمعيات الخيرية والتعليمية والثقافية، واقتحمت المجال الإعلامي المحلي والعالمي لتُسمع العالم بأسره شعبها، وتدافع عن عدالة قضيتها؛ وعقب هذه الدراسة توصلت الباحثة الي عدة نتائج وتوصيات

النتائج:

جابهت المرأة الفلسطينية قيود المجتمع الفلسطيني المنغلق، وتمسكت بحقوقها التي تمكنها من القيام بأدوار مؤثرة وفعالة في المجتمع، دون تخطي الإطار المجتمعي والموروث الثقافي.

ساهمت المرأة الفلسطينية في نشر الوعي في المجتمع الفلسطيني اتجاه القضية الفلسطينية قبل النكبة عام1948م وبعدها؛ من خلال الجمعيات النسائية الخيرية التطوعية.

انطلقت الحركة النسائية السياسية المنظمة بشكل فعلي عام 1920م، وكان لها دور هام في مشاركة المرأة في المؤتمرات الدولية، ورفع المذكرات الاحتجاجية للمنظمات الدولية الإنسانية، والانخراط في الأطر والمنظمات النسوية السياسية، الأمر الذي مكّن المرأة الفلسطينية للوصول للمجلس التشريعي، ومن ثم تبوء منصب وزيرة.

شاركت المرأة الفلسطينية في النضال الوطني الفلسطيني بكافة أشكاله؛ بداية من الاحتجاجات والمظاهرات وتقديم الدعم المعنوي والمادي للثوار، وصولاً إلى القيام بعمليات فدائية استشهادية وخطف الطائرات، الأمر الذي عرضها للاعتقال والتعذيب والاستشهاد.

لعبت المرأة الفلسطينية دور هام في المعركة الإعلامية، ونشر القضية الفلسطينية، وإيصال صوتها للعالم.

التوصيات:

توصي الباحثة بما يلي؛

ضرورة تبني الدستور الفلسطيني سياسة واضحة تنص على تخصيص موازنة مناسبة للنهوض بالجمعيات النسوية الفلسطينية للقيام بدورها الهام في نهضة المجتمع ونشر الوعي.

دعم المرأة الفلسطينية للوصول الي قمة العمل الإعلامي بكافة اللغات؛ وذلك لمقدرتها على إيصال معاناة الشعب الفلسطيني ومتطلباته وتطلعاته.

العمل على اصدار وثيقة رسمية تُلزم الفصائل الوطنية الفلسطينية على مشاركة المرأة بنسبة محددة، بشرط أن تكون المشاركة فعالة، دون تقييد نشاطها أو حصره في إطار معين، إضافة إلى زيادة الكوتا النسائية في المجلس التشريعي.

الاهتمام بالدراسات والأبحاث الخاصة بخنساوات فلسطين اللواتي قدمن فلذات أكبادهن من أجل القضية الفلسطينية والمقدسات الاسلامية؛ فهن أيقونة الصمود والصبر والثبات والقوة والإيمان.

المصادر والمراجع:

(1) غازي الخليلي، المرأة الفلسطينية والثورة: دراسة اجتماعية ميدانية تحليلية، دار الاسوار، عكا، 1981م، ص76

(2) منور نجم؛ عزيزة علي، المرأة في التراث الشعبي، مؤتمر التاريخ الشفوي بين الواقع والطموح، الجامعة الإسلامية، مايو 2006م، ص12-13

(3) مفيد جلغوم، الحركة النسائية الفلسطينية في الضفة الغربية (1948-1993م)، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، 2005م، ص17

(4) زينب الغنيمي، تطور وضع المرأة الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية، ع 210، أيلول 1990، ص39

(5) مفيد جلغوم، مرجع سابق، ص19

(6) زينب الغنيمي، مرجع سابق، ص40؛ انظر تحرير الأعرج، مواقف النساء والرجال من حصول النساء على ميراثهن، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، 2005م

(7) زينب الغنيمي، مرجع سابق، ص40

(8) ناجي علوش، المقاومة العربية في فلسطين 1917-1948م، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1970م، ص18

(9) عبد القادر ياسين، تاريخ الطبقة العاملة في فلسطين 1918-1948م، مركز الأبحاث م.ت.ف، 1980م، ص108

(10) إصلاح جاد عبد الجواد، تطور الدور السياسي للمرأة الفلسطيني حتى الانتفاضة، مجلة شؤون المرأة، نابلس، ص76

(11) مفيد جلغوم، مرجع سابق، ص20

(12) إصلاح جاد، نساء على تقاطع طرق: الحركات النسوية الفلسطينية بين الوطنية والعلمانية والهوية الإسلامية، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 2008م، ص23؛ مفيد جلغوم، مرجع سابق، ص21

(13) باسم سرحان، تحولات الأسرة الفلسطينية في الشتات، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ط1، 2005م، ص66

(14) الموسوعة الفلسطينية، إصدار هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، 1984م، مج2، ص215

(15) دار الكتاب الثقافي، الحياة السياسية العربية في القدس، ص140

(16) مفيد جلغوم، مرجع سابق، ص28

(17) الموسوعة الفلسطينية، مرجع سابق، ص215

(18) مفيد جلغوم، مرجع سابق، ص28

(19) غسان عبد الخالق وآخرون، المرأة: التجليات وآفاق المستقبل، منشورات جامعة فيلادلفيا، 2016م، ص313

(20) الموسوعة الفلسطينية، مرجع سابق ص215-216

(21) المرجع نفسه، ص216

(22) إصلاح جاد، نساء على تقاطع طرق، مرجع سابق، ص23

(23) المرجع نفسه، ص24

(24) زينب الغنيمي، مرجع سابق، ص42-43

(25) دار الكتاب الثقافي، مرجع سابق، ص141

(26) عبد القادرياسين، الحركة النسائية الفلسطينية، شركة كتاب للنشر والتوزيع الالكتروني، 2011م

(27) زينب الغنيمي، مرجع سابق، ص42-43

(28) دار الكتاب الثقافي، مرجع سابق، ص42

(29) نهلة العسلي، الحركة الوطنية الفلسطينية ونظرتها للمرأة، مؤتمر الانتفاضة وبعض قضايا المرأة الاجتماعية، 14/12/1990م، القدس، ص39

(30) غسان عبد الخالق، مرجع سابق، ص322

(31) خلود المصري، النسوية الإسلامية ودورها في التنمية السياسية في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، 2014م، ص63

(32) دار الكتاب الثقافي، مرجع سابق، ص141

(33) مفيد جلغوم، مرجع سابق، 31

(34) غسان عبد الخالق، مرجع سابق، ص322

(35) خلود المصري، مرجع سابق، ص63

(36) إصلاح جاد، مفهوم الدور السياسي الرسمي وغير الرسمي، دراسات وتقارير حول وضعية المرأة الفلسطينية، مج1، منشورات مفتاح، رام الله، 2003م، ص32

(37) طاهر قليوبي، عائلات وشخصيات من يافا وقضاءها، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2004م، ص267

(38) عبد القادر ياسين، من نكبة 48 إلى هزيمة 1967م، نساء في معترك الحياة، مكتبة الشروق الدولية، مصر الجديدة، ط1، 2012م، ص55

(39) طاهر قليوبي، مرجع سابق، ص267

(40) نبيل علقم، تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية ودور المرأة فيها، مركز دراسات التراث والمجتمع الفلسطيني، جمعية إنعاش الأسرة، رام الله، ص100

(41) دار الكتاب الثقافي، مرجع سابق، ص141

(42) عايدة نجار، صحافة فلسطين والحركة الوطنية في نصف قرن 1948-1900م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، بيرةت، 2005م، ص445

(43) مفيد جلغوم، مرجع سابق، ص38؛ الموسوعة الفلسطينية، مرجع سابق، ص212

(44) عبد القادر ياسين، الحركة النسائية الفلسطينية، مرجع سابق

(45) إسلام حرب، النشاط الصهيوني في بريطانيا 1948-1887م، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، 2017م، ص67

(46) سيدني بيلي، الحروب العربية الإسرائيلية وعملية السلام، ت. إلياس فرحات، دار الحرف العربي، بيروت، 1992م، ص9

(47) اسماعيل ياغي، الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية، دار المريخ للنشر، الرياض، 1983م، ص126

(48) سيدني بيلي، مرجع سابق، ص19

(49) غسان عبد الخالق، مرجع سابق، ص336

(50) عبد القادر ياسين، من نكبة 48 إلى هزيمة 1967م، مرجع سابق، ص56

(51) زينب الغنيمي، مرجع سابق، ص43

(52) باميلا آن سميث، فلسطين والفلسطينيون، دراسة تاريخية شاملة، ت: الهام الخوري، دار الحصاد، دمشق، 1991م، ص104

(53) تيسير جبارة، تاريخ فلسطين، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1998م، ص328؛ المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنشاء (شاهد)، واقع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا.

(54) ربيحة علام، من القرية إلى المخيم «دور المرأة الفلسطينية الريفية اللاجئة في الحفاظ على العائلة، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، 2005م، ص156-155

(55) نبيل علقم، مرجع سابق، ص134

(56) نادية الدلو، دور المرأة الفلسطينية في صنع القرار السياسي في السلطة الوطنية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2011م، ص30

(57) زينب الغنيمي، مرجع سابق، ص45
(58) عبد القادر ياسين، من نكبة 48 إلى هزيمة 1967م، مرجع سابق، ص57
(59) عبد الله حسين، الفلسطينيون في الجمهورية العربية السورية (1948-1973م)، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 1983م، ص170
(60) شكري صابر، الانتفاضة وانعكاساتها على وضعية المرأة الفلسطينية، مركز شؤون المرأة، غزة, 2002م، ص41-40
(61) المرجع نفسه، ص41
(62) زينب الغنيمي، مرجع سابق، ص44
(63) عبد الله حسين، مرجع سابق، ص139
(64) زينب الغنيمي، مرجع سابق، ص44
(65) عبد القادر ياسين، من نكبة 48 إلى هزيمة 1967م، مرجع سابق، ص58
(66) نادية الدلو، مرجع سابق، ص30
(67) عبد القادر ياسين، من نكبة 48 إلى هزيمة 1967م ، مرجع سابق، ص57
(68) نهلة العسلي، مرجع سابق، ص40
(69) غسان عبد الخالق، مرجع سابق، ص338
(70) حنين جاد الله، التخطيط الرسمي لتنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين (1996-2006م)، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، 2007م، ص55
(71) فيحاء عبد الهادي، ادوار المراة الفلسطينية في الاربعينات: المساهمة السياسية للمراة الفلسطينية، مركز المراة الفلسطينية للابحاث و التوثيق، البيرة، 2005م، ص298
(72) غسان عبد الخالق، مرجع سابق، ص339-338
(73) زينب الغنيمي، ص47
(74) نهلة العسلي، مرجع سابق، ص40
(75) حنين جاد الله، مرجع سابق، ص55
(76) تقرير عن المؤتمر الفلسطيني الأول لمنظمة التحرير الفلسطينية الأول المنعقد في القدس عام 1964م، ص568
(77) نهلة العسلي، مرجع سابق، ص40
(78) فيحاء عبد الهادي، مرجع سابق، ص367
(79) زينب الغنيمي، مرجع سابق، ص48
(80) آية بركة، المتغيرات السياسية وأثرها على تطوير المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية (1994-2013م)، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، 2016م، ص34
(81) نادية الدلو، مرجع سابق، ص41
(82) زينب الغنيمي، مرجع سابق، ص49
(83) حنين جاد الله، مرجع سابق، ص56
(84) مفيد جلغوم، مرجع سابق، ص71
(85) حنين جاد الله، مرجع سابق، ص56
(86) مفيد جلغوم، مرجع سابق، ص73
(87) عبد القادر ياسين، من نكبة 48 إلى هزيمة 1967م ، مرجع سابق، ص61
(88) تيسير جبارة، مرجع سابق، ص349

(89) ميسون الوحيدي، المرأة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، جمعية الدراسات العربية، القدس، 1986م، ص17

(90) غسان الشامي، دور المرأة الفلسطينية المقاوم للاحتلال الاسرائيلي في قطاع غزة (1967-1994م)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، 2012م، ص35-34؛ ميسون الوحيدي، مرجع سابق، ص37

(91) زكريا السنوار، العمل الفدائي في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، 2003م، ص279؛ مفيد جلغوم، مرجع سابق، ص136-135

(92) دنيا الأمل اسماعيل، المرأة الفلسطينية من هزيمة 1967 إلى انتفاضة 1987، مجلة رؤية، ع9، حزيران 2001م، الهيئة العامة للاستعلامات، فلسطين، ص87

(93) زكريا السنوار، مرجع سابق، ص282-280

(94) ميسون الوحيدي، مرجع سابق، ص18

(95) غازي الخليلي، مرجع سابق، ص108

(96) فلسطين اليوم، برنامج في ضيافتهم، ليلى خالد المناضلة الفلسطينية، 12/12/2012م؛ ليلى خالد، الأسطورة الفلسطينية الثائرة، مجلة الحوار المتمدن، محور أبحاث يسارية واشتراكية وشيوعية، ع6420، 26/11/2019م

(97) برنامج الثورة الفلسطينية، تيريزا هلسة، عملية مطار اللد، 15/9/2016م

(98) أنور محمود، الفدائية، نساء فلسطين في معترك الحياة، مكتبة الشروق الدولية، مصر الجديدة، ط1، 2012م، ص184-183

(99) رانية المدهون، المرأة الفلسطينية والتمثيل الفصائلي، نساء في معترك الحياة، مكتبة الشروق الدولية، ط1، 2012م، ص158؛ غازي الصوراني، دور المرأة الفلسطينية: تاريخه الحديث والمعاصر، مجلة رؤية، ع21، أيلول 2002، الهيئة العامة للاستعلامات، فلسطين، ص78

(100) إيمان أبو الخير، اعتداءات الاحتلال الإسرائيلي على المرأة الفلسطينية (1967-2014م)، الجامعة الإسلامية، غزة، 2016م، ص103

(101) دنيا الأمل اسماعيل، مرجع سابق، ص88

(102) ميسون الوحيدي، مرجع سابق، ص22-19

(103) دنيا الأمل اسماعيل، مرجع سابق، ص87

(104) المرجع نفسه، ص78

(105) غسان الشامي، مرجع سابق، ص48-47

(106) ميسون الوحيدي، مرجع سابق، ص74

(107) دنيا الأمل اسماعيل، مرجع سابق، ص96

(108) مركز دراسات المرأة الجديدة، الحركة النسائية العربية (تونس – فلسطين – مصر – السودان – القاهرة)، 1995م، ص61-60

(109) نادية الدلو، مرجع سابق، س46

(110) رجب أبو سرية، المرأة الفلسطينية: جردة حساب، قضايا فلسطينية، ع1، خريف 1995م، مركزالدراسات والأبحاث، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، فلسطين، ص312

(111) غسان الشامي، مرجع سابق، ص50

(112) غازي الخليلي، مرجع سابق، ص125-124

(113) رانية المدهون، مرجع سابق، ص158
(114) نبيل علقم، مرجع سابق، ص201
(115) غازي الخليلي، مرجع سابق، ص129
(116) نبيل علقم، مرجع سابق، ص206-205
(117) دنيا الأمل اسماعيل، مرجع سابق، ص81-80
(118) المرجع نفسه، ص81
(119) عبد القادر ياسين، الحركة النسائية الفلسطينية، مرجع سابق،
(120) المرأة الفلسطينية والإعلام، موقع فلسطيننا، الموقع الرسمي لحركة فتح – لبنان، 18/5/2013م
(121) محسن صالح، القضية الفلسطينية - خلفياتها التاريخية وتطوراتها، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2012م، ص103
(122) مفيد جلغوم، مرجع سابق، ص145
(123) خالد عايد، الانتفاضة الثورية الأبعاد الداخلية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1988م، ص61
(124) جريدة الفجر، القدس، 21 كانون الأول 1987م، ع459، س15، ص8
(125) جريدة الرأي، الأحد 27 كانون الأول 1987م، ع6380، ص20
(126) جريدة الاتحاد، الخميس 10 كانون الأول 1987، ع178-74، ص1
(127) مفيد جلغوم، مرجع سابق، ص147-146
(128) عمر حلمي الغول، الانتفاضة: ثورة كانون: انجازات وآفاق، تقديم جورج حبش، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، دمشق، ص237
(129) مفيد جلغوم، مرجع سابق، ص148
(130) جريدة الاتحاد، الاثنين 13 كانون الأول 1987، ع181-44، ص1
(131) غسان الشامي، مرجع سابق، ص58
(132) مفيد جلغوم، مرجع سابق، ص151-150
(133) خالد عايد، مرجع سابق، ص61
(134) عمر الغول، مرجع سابق، ص238
(135) ايمان ابو الخير، مرجع سابق، ص79
(136) عبد الهادي النشاش، الانتفاضة الفلسطينية الكبرى، دار الينابيع للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1994م، ص99
(137) الفجر، 21 ديسمبر 1987م، ع4590، ص8
(138) غازي الصوراني، مرجع سابق، ص80
(139) الرأي العام، 12 كانون الأول 1988م، ع8634، ص22
(140) إيمان أبو الخير، استهداف الاحتلال الاسرائيلي المرأة الفلسطينية خلال انتفاضة الحجارة عام 1987م، مجلة نساء فلسطين، ع2، كانون الأول 2017، ص17
(141) غسان الشامي، مرجع سابق، ص85
(142) آية بركة، مرجع سابق، ص46

(143) حنين جاد الله، مرجع سابق، ص60

(144) مفيد جلغوم، مرجع سابق، ص151

(145) اتحاد لجان المرأة، دراسة حول واقع النساء في الأحزاب السياسية اليسارية، 2017م، ص25

(146) صحيفة الجزيرة السعودية، السبت 19 كانون الأول 1987م، ع5560، ص2

(147) حازم زعرب، مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط وأبعاده الإقليمية والدولية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2011م، ص83

(148) الأمم المتحدة، تحديات وخيارات المرأة الفلسطينية في الضفة وقطاع غزة، دار المرأة العربية، القاهرة، ط1، 1998م، ص105

(149) غسان الشامي، مرجع سابق، ص100

(150) المرجع نفسه، ص123

(151) مفيد جلغوم، مرجع سابق، ص154-153

(152) نادية الدلو، مرجع سابق، ص51

(153) آية بركة، مرجع سابق، ص49

(154) غسان الشامي، مرجع سابق، ص100

(155) آية بركة، مرجع سابق، ص49

(156) المرأة الفلسطينية والإعلام، الموقع الرسمي لحركة فتح لبنان، مرجع سابق

(157) وفاء عواد، دور المنظمات النسوية الفلسطينية في تفعيل المشاركة السياسية النسوية في الفترة الواقعة بين عامي (2006-2000م)، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، 2008م، ص104

(158) المرأة الفلسطينية والإعلام، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا،

(159) وفاء عواد، مرجع سابق، ص100،

(160) نجود القاسم وليلى المدلل، إعلام المؤسسات النسوية: قراءة في الأثر والاحتياجات المستقبلية، مركز تطوير الإعلام، جامعة بيرزيت، 2016م، ص15-14

(161) حسام أحمد، أثر اتفاق أوسلو على الدبلوماسية الفلسطينية (2014-1993)، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، 2016م، ص52

(162) رولا القطب، دور المرأة في صنع القرار في المؤسسات الحكومية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، 2012م، ص38-37

(163) نبيل علقم، مرجع سابق، ص380

(164) ريما شبيطة، الحركة النسوية الفلسطينية، برنمج تدريبي حول "إعداد السياسات العامة والتفكير الاستراتيجي"، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات)، تشرين الثاني، 2015م، ص90

(165) ريهام جعفري، دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للأولويات التنموية للنوع الاجتماعي في القطاع الحكومي الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو، رسالة ماجستير، بيرزيت، 2012، ص63

(166) ريما شبيطة، مرجع سابق، ص90

(167) وسام جودة، التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية "التحديات والفرص"، مجلة سياسات – حال المرأة الفلسطينية: الخصوصية، الإنجازات والعثرات، معهد السياسات العامة، رام الله، ع41، أيلول 2017م، ص33-31

(168) حنين جاد الله، مرجع سابق، ص64
(169) آية بركة، مرجع سابق، ص117
(170) رحلات فلسطينية، سيرة ذاتية، سميحة خليل، إصلاح جاد، نساء على تقاطع طرق، ص39
(171) البيان الانتخابي لمرشح الرئاسة سميحة يوسف خليل، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1995م
(172) حسن بحيص وآخرون، معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي،مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ط1، 2008م، ص97
(173) دنيا الأمل إسماعيل، فعالية المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، برنامج دعم البحث العربي، تشرين الأول، ص2017م، ص14
(174) رولا القطب، مرجع سابق، ص73
(175) ريما شبيطة، مرجع سابق، ص20
(176) الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، تقرير عن وضع النساء والفتيات في دولة فلسطين، مايو 2018م، ص10
(177) ريما شبيطة، مرجع سابق، ص90
(178) حسن بحيص وآخرون، مرجع سابق، ص99
(179) محسن صالح ووائل سعد، الوثائق الفلسطينية لسنة 2006م، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ط1، 2008م، ص72
(180) حسن بحيص وآخرون، مرجع سابق، ص99
(181) دنيا الأمل إسماعيل، فعالية المشاركة السياسية للمرأة، مرجع سابق، ص18-17
(182) إبراهيم الزعيم، الدور السياسي للمرأة الفلسطينية في حركة حماس، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، ع27، ص85
(183) المرجع نفسه، ص85
(184) علا عطا الله، الانتفاضة الفلسطينية الثانية: انتفاضة الأقصى، وكالة الأناضول، 28/9/2015م
(185) الجزيرة، الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وثائق وأحداث، 28/9/2016م
(186) آمال الخزامي، انتفاضة الأقصى والاستقلال، نساء فلسطين في معترك الحياة، مكتبة الشروق، ط1، 2012م، ص102
(187) لجزيرة، قائمة بالعمليات الفدائية التي نفذتها فلسطينيات، 13/4/2002م
(188) الجزيرة، 15 عام على استشهاد عروس فلسطين (آيات الأخرس)، 25/3/2017م،
(189) آمال الخزامي، مرجع سابق، ص107
(190) المركز الفلسطيني للإعلام، ريم الرياشي، سيرة تستحق التأمل والتذكر، 15 كانون الثاني 2014م
(191) دار الجليل، انتفاضة الأقصى 2000 – قصص دامية وحكايات الشهداء، ص83
(192) الجزيرة، أحلام التميمي الأسيرة المحررة المطلوبة لدى واشنطن، 15/3/2017
(193) آمال الخزامي، مرجع سابق، ص111-110
(194) أحمد القاسم، شهداء انتفاضة الأقصى، ج1، دار السعيد للنشر والتوزيع، رام الله، 2002م، ص70
(195) آمال الخزامي، مرجع سابق، ص104
(196) المعلمة فاتن شاهين، مقابلة شخصية، 25/6/2020م

(197) المعلمة عصمت يونس، مقابلة شخصية، 27/6/2020م

(198) عبد القادر ياسين، الحركة النسائية الفلسطينية، مرجع سابق.

(199) وفاء عواد، مرجع سابق، ص105

(200) إبراهيم الزعيم، الحركة النسائية الإسلامية حماس، شركة إي-كتب (e-Kutub Ltd)، لندن، 2019م، ص80

(201) وكالة الأنباء والمعلومات وفا، المرأة الفلسطينية والإعلام، مرجع سابق

(202) وفاء عواد، مرجع سابق، ص105

(203) وكالة أنباء الإمارات، إصابة مراسلة قناة أبو ظبي، 20 أبريل 2001م

(204) عبد القادر ياسين، الحركة النسائية الفلسطينية، مرجع سابق